الأمم المتحدة
S/2022/527
مجلس الأمن
Distr.: General
29 June 2022
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 29 حزيران/يونيه 2022 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى الممدّدة ولايته بموجب القرار 2588 (2021)

يتشرّف أعضاء فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى الممدّدة ولايته بموجب القرار 2588 (2021) بأن يحيلوا طيه، وفقاً للفقرة 7 من القرار 2588 (2021)، التقرير النهائي عن أعمالهم.

وقد قُدّم التقرير المرفق إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 2127 (2013) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى في 10 حزيران/يونيه 2022، ونظرت فيه اللجنة في 24 حزيران/يونيه 2022.

ويرجو فريق الخبراء ممتنّاً توجيه انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى هذه الرسالة ومرفقها وإصدارهما باعتبارهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) تاتيانا **فلورِس أكونيا**
المنسقة

(توقيع) جوسلان **غابيه**
الخبير

(توقيع) روبن **دي كونِنغ**
الخبير

(توقيع) خليفة **موافوو**
الخبير

الرجاء إعادة استعمال الورق

التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى الممدّدة ولايته عملا بقرار مجلس الأمن 2588 (2021)

المحتويات

الصفحة

أولا – معلومات أساسية 4

ثانيا – الأبعاد الإقليمية والدولية 5

ثالثا – الديناميات السياسية الوطنية 8

رابعا – الأسلحة 10

خامسا – الموارد الطبيعية 12

سادسا – الحالة الإنسانية، وحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، والعدالة 15

سابعا – التوصيات 23

موجز

تميّزت الفترة قيد الاستعراض (حزيران/يونيه 2021 – أيار/مايو 2022) باعتماد رؤساء دول وحكومات المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، تحت رعاية أنغولا ورواندا، خارطة طريق لواندا في 16 أيلول/سبتمبر 2021. وأسفر هذا الجهد الدبلوماسي عن إعلان الرئيس فوستان – آركانج تواديرا عن وقف إطلاق النار من جانب واحد في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2021، الذي أعقبه تنظيم حوار جمهوري في الفترة من 21 إلى 27 آذار/مارس 2022 في بانغي. واستُبعد من هذا الحوار ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير وقاطعه القادة الرئيسيون للمعارضة السياسية. ومن شأن أي تصاعد للتوترات الدبلوماسية بين بعض البلدان الشريكة والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية من جهة وحكومة أفريقيا الوسطى من جهة أخرى أن يؤثر سلباً على احتمالات التوصل إلى حل دائم للأزمة.

وشهدت الفترة أيضاً تزايد حوادث إصابة أو مقتل المدنيين بسبب الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والألغام المضادة للأفراد، التي يحتمل أن تكون قد تدفقت على البلاد من نزاعات أخرى تدور رحاها في المنطقة. ووسّعت جماعة الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي تتزعم ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، منطقة عملياتها نحو الحدود السودانية، ربما للسيطرة على الموارد الطبيعية (الماس والذهب) وطرق تهريب الأسلحة. وفي ما يتعلق بالموارد الطبيعية، كان أحد التطورات الإيجابية زيادة حجم الماس الذي منشؤه المناطق الممتثِلة لإجراءات عملية كيمبرلي والواقعة في غرب جمهورية أفريقيا الوسطى، والذي يُدخل دورة التجارة الرسمية، مما يساعد على الحدّ من أنشطة الاتجار. وفي الوقت نفسه، لا يزال احتمال أن تقبل عملية كيمبرلي عودة مناطق الماس الموجودة في شرق البلاد للانضمام إليها موضع شك.

وعلى الرغم من وقف إطلاق النار، استمرت الأعمال العدائية المسلحة بين القوات المسلحة الوطنية، المدعومة من أفراد الأمن المنتشرين في إطار اتفاق ثنائي، والجماعات المسلحة المنتسبة لائتلاف الوطنيين من أجل التغيير. ولا يزال النزاع الدائر يشهد انتهاكات وتجاوزات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من جانب جميع الأطراف فيه. فقد وقع المدنيون وأفراد قبيلة الفولاني والمسلمون بشكل غير متناسب ضحايا لعمليات القتل العشوائي. وجعلت الهجمات المتعددة التي تعرض لها العاملون في مجال العمل الإنساني جمهورية أفريقيا الوسطى واحدة من أصعب الأماكن للعمل بالنسبة لعمال الإغاثة، مما حدّ من فرص وصول المساعدات الإنسانية وسط الاحتياجات المتزايدة باستمرار. وعلاوة على ذلك، فإن تجنيد الأطفال واستخدامهم وإساءة معاملتهم على أيدي الجماعات المسلحة، إضافة إلى حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، لا تزال تشكل انتهاكات شائعة للقانون الدولي الإنساني.

أولا - معلومات أساسية

ألف - الولاية والسفر

1 - في 29 تموز/يوليه 2021، اتخذ مجلس الأمن القرار 2588 (2021)، الذي مدد بموجبه حظر الأسلحة وحظر السفر وتجميد الأصول في جمهورية أفريقيا الوسطى حتى 31 تموز/يوليه 2022. وبموجب القرار نفسه، مدد المجلس أيضاً ولاية فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى، المؤلف من خمسة خبراء، حتى 31 آب/أغسطس 2022. وكلف الفريق بجملة أمور منها جمع معلومات عن تنفيذ تدابير الجزاءات، وكذلك عن الأفراد والكيانات الذين قد يستوفون معايير الإدراج في القائمة المنصوص عليها في الفقرات من 20 إلى 22 من القرار 2399 (2018) والتي جرى تمديدها بموجب أحكام الفقرة 5 من القرار 2507 (2020). وبموجب القرار 2588 (2021)، طلب المجلس إلى فريق الخبراء أن يقدِّم إليه، بعد إجراء مناقشة مع اللجنة، تقريراً لمنتصف المدة في موعد أقصاه 31 كانون الثاني/يناير 2022، وتقريراً نهائياً في موعد أقصاه 30 حزيران/يونيه 2022، وأن يُطلعه على ما يستجد من تقدم، حسب الاقتضاء.

2 - وفي 18 نيسان/أبريل 2022، عين الأمين العام، بعد التشاور مع اللجنة، ثلاثة أعضاء في الفريق، مكلفون بولايات القضايا الإقليمية والأسلحة والشؤون الإنسانية (انظر S/2022/329). وعُين عضو رابع، مكلف بولاية الموارد المالية والطبيعية، في 1 حزيران/يونيه 2022 (انظر S/2022/451). وخلافاً للولايات السابقة، لم يعيَّن خبير خامس (بشأن الجماعات المسلحة).

3 - ولم يتمكن الفريق، نتيجة لتأخر تعيين أعضائه، من السفر قبل صياغة هذا التقرير النهائي، ولكنه بدأ رحلته إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في 1 حزيران/يونيه 2022 ويعتزم السفر إلى أبعد من ذلك في الفترة المتبقية من ولايته لكي يتمكن من تقديم تقرير مرحلي سرّي إلى اللجنة في أواخر آب/أغسطس 2022. ونتيجة لضيق الوقت وعدم تعيين خبير خامس، ليس بوسع الفريق أن يقدم إلى اللجنة تقريراً نهائياً يتسق مع معاييره المعمول بها، ويتضمن نتائج مفصلة عن تنفيذ الجزاءات ودراسات حالات إفرادية استقصائية وفي مجال خبرة كل خبير. وبدلا من ذلك، يقدم الفريق تقريراً مبسطاً يتضمن المستجدات العامة التي لها تأثير على ولايته.

التعاون

4 - وجّه الفريق في الشهر الأول من ولايته رسالتين رسميتين إلى حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وأجرى مقابلات مع عدة سلطات فيها وتلقى معلومات ووثائق منها. وأجرى منسِّق الفريق أيضاً تبادلا أولياً غير رسمي للآراء مع منسق فريق الخبراء المعني بالسودان. كما عقد الفريق العديد من الاجتماعات الثنائية مع بعض الدول الأعضاء خلال الفترة الممتدة من 9 إلى 24 أيار/مايو 2022، وفي 12 أيار/مايو 2022، قدم الفريق خطة عمله إلى أعضاء لجنة الجزاءات. ويود الفريق أن يشكر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى على دعمها وتعاونها.

المنهجية

5 - يسعى الفريق إلى كفالة الامتثال للمعايير التي أوصى بها الفريق العامل المعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات في تقريره الصادر في كانون الأول/ديسمبر 2006 (S/2006/997). ولئن كان الفريق

ينوي التحلّي بأكبر قدر ممكن من الشفافية، فقد حجب المعلومات المحدِّدة لهوية المصادر في الحالات التي يمكن أن يؤدي فيها الكشف عن هويتهم أو هوية غيرهم إلى تعريض سلامتهم لمخاطر غير مقبولة.

6 - ويحافظ الفريق على استقلالية عمله بحمايته من أي جهود ترمي إلى الانتقاص من حياده أو تصويره بمظهر المتحيز. وقد وافق الفريق على نص هذا التقرير وما ورد فيه من استنتاجات وتوصيات استناداً إلى توافق الآراء قبل إحالته من قبل منسِّق الفريق إلى رئيس مجلس الأمن.

ثانيا - الأبعاد الإقليمية والدولية

7 - اتسمت الفترة قيد الاستعراض باشتداد التوترات بين جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد من جهة، وبين جمهورية أفريقيا الوسطى والاتحاد النقدي لوسط أفريقيا من جهة أخرى. وعلى الرغم من هذه التوترات، لا تزال بلدان المنطقة دون الإقليمية ملتزمة بتنشيط عملية السلام والمصالحة.

ألف - الاشتباه في زعزعة استقرار تشاد انطلاقاً من جمهورية أفريقيا الوسطى

8 - في 17 شباط/فبراير 2022، اشتدت التوترات في عاصمة تشاد، نجامينا، بعد تداول تسجيل صوتي في وسائل التواصل الاجتماعي، حيث افتُرض أن تيمان إرديمي، زعيم المتمردين التشاديين في اتحاد القوات الجمهورية، المقيم في المنفى في قطر، طلب من عبد القاسم الغوني تيجاني، المستشار الخاص للرئيس فوستان - آركانج توادیرا، إقناع "الروس" بالقدوم إلى تشاد "لطرد محمد (ديبي) وفرنسا"[1]. وأمام هذا التهديد المزعوم للأمن الداخلي، دعا البرلمانيون التشاديون وزير خارجية تشاد، شريف محمد زين، إلى استدعاء سفير جمهورية أفريقيا الوسطى لدى تشاد لشرح هذا التواطؤ المزعوم.

9 - ونفى المتحدث باسم رئاسة جمهورية أفريقيا الوسطى، ألبرت يالوكي موكبيمي، أي تدخل لبانغي، قائلا إن عبد القاسم الغوني تيجاني، الذي كان قد انضم إلى الحكومة بموجب الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة المؤرخ 6 شباط/فبراير 2019، قد أقيل من منصبه في 19 شباط/فبراير 2021[2]. كما طمأن موكبيمي نجامينا بأن جمهورية أفريقيا الوسطى لن تكون بمثابة قاعدة خلفية للقيام بأي أنشطة تزعزع الاستقرار في تشاد. ورفض ألكسندر إيفانوف، المدير العام لاتحاد الضباط للأمن الداخلي (S/2021/569، الفقرة 65) وممثلٌ عن المدرِّبين الروس في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الادعاءات المتعلقة بمشاركته ومشاركة زملائه المباشرة في انقلاب يفترض أنه كان متوقعاً حدوثه في جمهورية الكونغو، مشيراً إلى ادعاءات كاذبة مماثلة تتعلق ببلدان أخرى[3].

10 - وشكلت التوترات الأخيرة بين البلدين انتكاسة في العلاقات الثنائية في أعقاب زيارة وفد من الحكومة التشادية إلى بانغي في 27 كانون الأول/ديسمبر 2021 لمناقشة استنتاجات الاجتماع الأخير للجنة الثنائية

(1) انظر Agence France-Presse, "Des paramilitaires russes au Tchad?"، و Voice of America-Africa، 17 شباط/فبراير 2022؛ و Radio France Internationale, "Tchad: le chef rebelle de l'UFR voudrait faire intervenir Wagner, selon un enregistrement"، 15 شباط/فبراير 2022.

(2) انظر Radio France Internationale, "Bangui rejette tout contact avec le chef rebelle tchadien Timan Erdimi"، 17 شباط/فبراير 2022.

(3) انظر Centrafrique-Presse, "Affaire conversation Timan Erdimi avec Aboulkhassim: mise au point d'Alexandre Ivanov", press communiqué، 16 شباط/فبراير 2022.

المشتركة في كانون الأول/ديسمبر 2019 بشأن إعادة فتح الحدود التي أُغلقت رسمياً منذ عام 2014 (انظر S/2020/662، الفقرة 96).

باء - إضفاء الطابع الرسمي على العملة المشفرة

11 - منذ ما يقرب من عامين، لم يظهر الوضع الاقتصادي والمالي لجمهورية أفريقيا الوسطى سببا يذكر يدعو للتفاؤل. فقد علق الشركاء الاقتصاديون والماليون الرئيسيون للبلاد دعمهم للميزانية، الذي يقدر بنحو 60 في المائة من الميزانية الوطنية كل عام. وفي وجه هذا العائق وعلى أمل الوفاء بالتزامات البلاد، اعتمد برلمانيو جمهورية أفريقيا الوسطى في 22 نيسان/أبريل 2022 بالتزكية العملة المشفرة، وخاصة Bitcoin، كعملة مرجعية باعتبارها عملة قانونية إلى جانب فرنك الجماعة المالية الأفريقية. وأعقب ذلك تعميمها في 27 نيسان/أبريل من قبل الرئيس فوستان - آركانج توادیرا، الذي قال إن "أي وكيل اقتصادي ملزمٌ بقبول العملات المشفرة كشكل من أشكال الدفع عندما تُقترح، وأن تكون قابلة للتحويل التلقائي والفوري للعملات المشفرة المستخدمة في جميع أنحاء جمهورية أفريقيا الوسطى بأكملها"[4].

12 - ومن المرجح أن يكون العمل بالعملة المشفرة أمراً صعباً للغاية بالنظر إلى واقع جمهورية أفريقيا الوسطى. فالبلاد لا تملك بنى تحتية أساسية في مجالات التكنولوجيا والطاقة مثل الكهرباء والألياف البصرية وتقنية الكتل المتسلسلة والتغطية الواسعة بخدمة الإنترنت لجعل استخدام Bitcoin من قبل السكان أمراً ممكناً في جميع أنحاء البلاد[5]. وإضافة إلى ذلك، كان هناك نقص في أنشطة التوعية بين السكان[6].

13 - وفي رسالة مؤرخة 29 نيسان/أبريل 2022، طلب محافظ مصرف دول وسط أفريقيا، عباس محمد طولي، من وزير المالية والميزانية في جمهورية أفريقيا الوسطى، إيرفي ندوبا، إلغاء قانون العملة المشفرة. وقال المحافظ إن ذلك القانون ينتهك التزامات الاتحاد النقدي للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا المنبثقة عن الاتفاقات الدولية واتفاقات الجماعة، التي صدقت عليها جمهورية أفريقيا الوسطى على النحو الواجب ولها الأسبقية على أي قانون وطني[7]. وفي 6 أيار/مايو، عقدت اللجنة المصرفية لوسط أفريقيا جلسة خاصة في ياوندي وقررت إنشاء آلية مراقبة لمعاملات العملات المشفرة في جميع المؤسسات المالية التي تنظمها اللجنة المصرفية لوسط أفريقيا[8].

14 - ويرى الفريق أن هذا التطور الجديد بين جمهورية أفريقيا الوسطى وشركائها الماليين من المرجح أن يؤثر سلباً على جهود الإنعاش الرامية إلى إنهاء الأزمة، كجزء من الخطة الوطنية لتحقيق الإنعاش وتوطيد

(4) جمهورية أفريقيا الوسطى، القانون رقم 22.004 المؤرخ 22 نيسان/أبريل 2022 المنظِّم لمجال العملة المشفّرة.

(5) وفقاً للبنك الدولي، فإن نسبة 15,5 في المائة من السكان في جمهورية أفريقيا الوسطى يحصلون على الكهرباء، انظر البنك الدولي، "Access to electricity"، قاعدة بيانات البنك الدولي عن الإمداد بالكهرباء على الصعيد العالمي. يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي التالي: https://data.worldbank.org/indicator/EG.ELC.ACCS.ZS?view=map (اطُّلع عليه في 7 حزيران/يونيه 2022).

(6) انظر Jean-Fernand Koena, "RCA : l'adoption du bitcoin jugée précipitée par certains", Deutsche Welle، 29 نيسان/أبريل 2022.

(7) انظر Corbeau News Centrafrique, "Cryptomonnaie: lettre du gouverneur de la BEAC au ministre centrafricain des finances Hervé Ndoba"، 6 أيار/مايو 2022.

(8) انظر Reuters, "Central African Republic bank regulator reminds states of crypto ban"، الجهة المنظِّمة في المصرف المركزي الأفريقي تذكِّر الدول بحظر العملة المشفَّرة، 13 أيار/مايو 2022.

السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي ما يتعلق بذلك، يشير الفريق أيضاً إلى أن الوزير ندوبا، لدى عودته من بعثة إلى نيويورك في نيسان/أبريل 2022، أعلن عن نيته تخفيض ميزانية الوزارات القطاعية في جمهورية أفريقيا الوسطى من 40 إلى 60 في المائة. وتتضاف إلى ذلك مطالبُ مؤسسات بريتون وودز وغيرها من الشركاء الماليين التقليديين بتشجيع المزيد من الشفافية في النفقات الحكومية، ولا سيما ميزانية الدفاع.

جيم - العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا تحت الضغط

15 - تميّزت الفترة قيد الاستعراض أيضاً بتوترات دبلوماسية بين جمهورية أفريقيا الوسطى وفرنسا. ففي 20 نيسان/أبريل 2022، استجوب برلمانيو جمهورية أفريقيا الوسطى وزيرة الشؤون الخارجية، سيلفي بايبو - تيمون، بشأن مضايقة مسؤولي أفريقيا الوسطى أثناء إقامتهم في فرنسا والصعوبات التي يواجهونها في الحصول على تأشيرات في القنصلية الفرنسية في بانغي[9].

16 - وعلاوة على ذلك، أُلقي القبض في مطار بانغي في 21 شباط/فبراير 2022 على أربعة أفراد من فيلق الشرف التابع للجيش الفرنسي كانوا يعملون ضمن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، بعد أن رافقوا رئيسهم الذي كان مسافراً في إجازة[10]. وتزامن الحادث مع عودة الرئيس تواديرا على متن الطائرة نفسها. واتهمت سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى الأربعة بمحاولة اغتيال الرئيس تواديرا. وبعد مفاوضات مكثفة، أُطلق سراح الأربعة. وأدانت كل من بعثة الأمم المتحدة والسفارة الفرنسية في بانغي عملية الاعتقال، كما أدانت الأخيرة المعلومات المضلِّلة المنشورة في بعض مواقع التواصل الاجتماعي والتي أدى إليها ذلك الحادث[11]. وأغلق مكتب المدعي العام في بانغي ملف القضية دون اتخاذ مزيد من الإجراءات.

17 - كما تعرضت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى لانتقادات شديدة من المجتمع المدني وممثلي الحكومات. ففي 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، نظم بليز ديداسيان كوسيماتشي، منتدى غالاكسي الوطني، وهو منظمة من منظمات المجتمع المدني في جمهورية أفريقيا الوسطى، مظاهرة عامة دعا خلالها النشطاء إلى انسحاب بعثة الأمم المتحدة والقوات الفرنسية المتمركزة في مطار بانغي مبوكو. وكانت المظاهرة في جزء منها رداً على حادث وقع قبل عشرة أيام عندما فتحت عناصر من الحرس الرئاسي النار على حافلة للأمم المتحدة دخلت محيط مقر إقامة رئيس الجمهورية، مما أدى إلى إصابة عشرة من ضباط الشرطة المصرية العزّل. ودهست الحافلة أثناء هروبها فتاة

(9) انظر Carol Valade, “Centrafrique: la cheffe de la diplomatie interpellée à l’Assemblée sur les relations avec la France”, Radio France Internationale، 21 نيسان/أبريل 2022، يمكن الاطلاع عليه في الموقع الشبكي التالي: https://www.rfi.fr/fr/afrique/20220421-centrafrique-la-cheffe-de-la-diplomatie-interpell%C3%A9e-%C3%A0-l-assembl%C3%A9e-sur-les-relations-avec-la-france.

(10) انظر Carol Valade, “En Centrafrique, l’arrestation de quatre légionnaires de l’armée française révélatrice des tensions entre Bangui et ses partenaires occidentaux”, *Le Monde*، 25 شباط/فبراير 2022.

(11) انظر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، “Statement attributable to the spokesperson for the Secretary-General on CAR”، 23 شباط/فبراير 2022؛ و La France à Bangui, Twitter، post at 4:21p.m.، 21 شباط/فبراير 2022، يمكن الاطلاع عليه في الموقع الشبكي التالي: https://twitter.com/i/web/status/1495870983537926147.

تبلغ من العمر 14 عاماً وقتلتها[12]. وفي سياق هذا الحادث أيضاً، اتهم سَمْبليس ماتيو ساراندجي، رئيس الجمعية الوطنية، وحدات معينة في بعثة الأمم المتحدة بالتقاعس عن العمل[13].

دال - تنشيط خارطة طريق لواندا

18 - في 14 كانون الثاني/يناير 2022، قام وزير الخارجية الرواندي ووزير الدولة الأنغولي للعلاقات الخارجية، المسؤولان عن رصد خارطة الطريق للسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى تحت رعاية المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بزيارة عمل إلى بانغي لرصد تنفيذ خارطة الطريق بعد توقيعها في 16 أيلول/سبتمبر 2021 في لواندا. وأسفر الاجتماع عن توصيات بشأن إجراء تحقيق دولي في استخدام الألغام المضادة للأفراد وتعزيز التعاون مع الشركاء الداخليين بشأن خارطة الطريق، وأعرب المشاركون فيه كذلك عن اعتزامهم الاجتماع مجدداً كل ثلاثة أشهر (انظر S/2022/119، الفقرة 9). وكانت مسألة فتح باب المفاوضات مع الجماعات المسلحة وتنظيم الحوار الجمهوري ضمن جدول الأعمال أيضاً. وقد حدث ذلك بعد أن ندّدت بانغي بالمحادثات التي جرت في بلدة موندو في جنوب تشاد[14] بين مسؤولين تشاديين وأحياناً أنغوليين مع ممثلي ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير في منتصف عام 2021[15]. وفي الآونة الأخيرة، استضافت بانغي في 4 حزيران/يونيه 2022 اجتماعاً استعراضياً استراتيجياً بشأن عملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى تحت رعاية أنغولا ورواندا[16].

ثالثا - الديناميات السياسية الوطنية

19 - على الرغم من وقف إطلاق النار من جانب واحد الذي أعلنه الرئيس توادیرا في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2021[17]، استمرت الأعمال القتالية المسلحة بين القوات المسلحة الوطنية، المدعومة من أفراد الأمن

(12) للاطلاع على ردود بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على هذا الحادث، انظر MINUSCA, “La MINUSCA condamne fermement une attaque contre ses casques bleus”، 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2021؛ وجمهورية أفريقيا الوسطى، منشور وزارة الاتصال والإعلام على فيسبوك: والبيان الصحفي الصادر عن الحكومة في أعقاب حادثة 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 بالقرب من مقر إقامة رئيس الجمهورية رئيس الدولة، 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، يمكن الاطلاع عليه في الموقع الشبكي التالي: www.facebook.com/gouv.cf/posts/3066723693567369؛ و Maurizio Guerrero, “Unarmed peacekeepers were shot at and a girl was killed: will the truth ever be known?”, Pass Blue، 14 كانون الأول/ديسمبر 2021.

(13) انظر Carol Valade, “Centrafrique: le parti au pouvoir émet des critiques envers la MINUSCA”, Radio France Internationale، 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

(14) انظر Achille Mbog Pibasso, “Centrafrique-Tchad: la CEEAC parviendra-t-elle à désamorcer la bombe Bozizé?”, Financial Afrik، 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

(15) تقرير سري، 13 آب/أغسطس 2022.

(16) شاركت الأطراف الأخرى في الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في هذا الاجتماع الاستراتيجي، وهي: ممثلو الجماعات المسلحة الأطراف في الاتفاق، ومنظمات المجتمع المدني، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ضمن أطراف أخرى. انظر MINUSCA, “Le processus de paix en RCA objet d’une revue stratégique”، 4 حزيران/يونيه 2022.

(17) انظر Agence France-Presse, “Centrafrique: le Président Touadéra décrète un ‘cessez-le-feu unilatéral’ avec les rebelles”, *Le Monde*، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2021. وللاطلاع على رد فعل المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، انظر: https://icglr.org/index.php/en/135-laast-news/880-declaration-on-car-ceasefire-agreement.

المنتشرين في إطار اتفاق ثنائي، والجماعات المسلحة المنتسبة لائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، وذلك في شمال غرب البلاد ووسطها بشكل رئيسي.

ألف - الحوار الجمهوري غير الشامل

20 - إضافة إلى إعلان وقف إطلاق النار الصادر في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2021، كان هناك مكسب آخر تحقق من خارطة طريق لواندا ويتمثل في تنظيم حوار جمهوري من قبل سلطات أفريقيا الوسطى في الفترة من 21 إلى 27 آذار/مارس 2022. وقد استُبعدت من الحوار الجماعات المسلحة التي اجتمعت داخل ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير والقادة الرئيسيون للمعارضة الديمقراطية. وكان الرفع الكامل لحظر توريد الأسلحة من بين أكثر من 600 توصية اقترحها المشاركون البالغ عددهم 450 مشاركاً وأُدرجت في التقرير النهائي[18].

21 - وخلال الحوار، اقترح المشاركون في حزب حركة القلوب المتحدة الحاكم أيضاً إدخال تعديل على الدستور يسمح للرئيس توادیرا بالترشح لولاية ثالثة في عام 2025. وأثار هذا الاقتراح احتجاجات من المعارضة. وصرح كريبان - مبولي غومبا، رئيس الحزب الأفريقي للتحول الجذري وتكامل الدول المعارض، بأن أعضاءه سيكونون "متصلّبين" في عرقلة التغيير إذا تم تضمين هذا الاقتراح[19].

22 - وأعرب كريبان مبولي - غومبا[20]، المعارض للحكومة، عن رأيه بأن الاجتماع الذي استمر أسبوعاً واحداً انتهى دون إحراز تقدم ملموس. وبرر ائتلاف أحزاب المعارضة الديمقراطية، تحالف المعارضة الديمقراطية - 2020 ومارتان زيغِله[21] من حركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى على وجه الخصوص مقاطعةَ الحوار لأن الحكومة لم تأخذ في الاعتبار مطالبهما من ناحية، بما في ذلك مشاركة ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، ومن ناحية أخرى، اعتُبرت مدة الاجتماع قصيرة للغاية.

باء - تعيين رئيس وزراء جديد

23 - في 7 شباط/فبراير 2022، عين الرئيس توادیرا رئيس الوزراء الجديد، فيليكس مولوا، ليحل محل هنري - ماري دوندرا، وسط توتر داخلي في حزب حركة القلوب المتحدة الحاكم. ويتولى رئيس الوزراء الجديد أيضاً حقيبة وزير الاقتصاد والتخطيط والتعاون الدولي. وقد جدِّدت ولايات جميع وزراء الحكومة السابقة[22].

(18) انظر "Oubangui Médias, "Centrafrique: synthèse des recommandations issues du dialogue républicain"، 20 آذار/مارس 2022.

(19) انظر Judicael Yongo and Aaron Ross, "Allies of Central African Republic president propose removing term limits", Constitution Net، 1 حزيران/يونيه 2022.

(20) انظر Corbeau News Centrafique, "RCA: le PATRIE de Monsieur Crépin Mboli-Goumba se retire du dialogue Républicain"، 31 تشرين الأول/أكتوبر 2021.

(21) Esdras Ndikumana, "Martin Ziguélé (RCA): 'le dialogue sans les groupes armés, est une chose complètement vide de sens'", Radio France Internationale، 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

(22) انظر Agence France-Presse, "C. Africa appoints new PM to head same cabinet", The East African، 10 شباط/فبراير 2022.

جيم - تأجيل الانتخابات المحلية

24 - خلال اجتماع عقدته السلطة الوطنية للانتخابات في آذار/مارس 2022، أفاد رئيسها، بارتيليمي ماتياس موروبا، أن الانتخابات المحلية المقرر إجراؤها في أيلول/سبتمبر 2022، والمعلقة منذ عام 1988، قد تم تأجيلها لأسباب مالية. ولم يتم سد فجوة تمويلية قدرها 9 ملايين دولار من إجمالي ميزانية يقارب 15 مليون دولار تم تحديدها في أوائل شباط/فبراير 2022[23]. ووفقاً لسيرياك غوندا، رئيس تحالف المعارضة الديمقراطية - 2020، كان ذلك التأجيل متوقعاً بسبب التدفقات النقدية في البلاد وغياب المساهمات من الشركاء الماليين.

رابعا - الأسلحة

25 - في 12 أيلول/سبتمبر 2019، اتخذ مجلس الأمن القرار 2488 (2019) الذي قضى بتخفيف حظر توريد الأسلحة، وإخضاع إمداد سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى بالأسلحة والذخائر من عيار 14,5 ملمتر أو أقل لشرط تقديم إشعار مسبق بدلا من طلب الاستثناء (الذي يستلزم موافقة اللجنة)[24]. وأدت قرارات حظر توريد الأسلحة المتعاقبة التي اتخذها المجلس، وهي القرارات 2507 (2020) و 2536 (2020) و 2588 (2021)، إلى زيادة تخفيف الحظر من خلال استثناء بعض المركبات العسكرية والقنابل الصاروخية وقذائف الهاون[25]. وعلى الرغم من التخفيف التدريجي لحظر توريد الأسلحة، ظلت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى تقول إن الحظر يؤثر تأثيراً جائراً على القوات المسلحة الوطنية لأن الجماعات المسلحة تواصل اقتناء الأسلحة دون عوائق عملياً، وإنه ينبغي رفعه بالكامل. وقد تم تسليط الضوء على ذلك مرة أخرى في الرسالة الأخيرة المؤرخة 15 حزيران/يونيه 2021 الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2021/573) وفي رسالة مؤرخة 7 حزيران/يونيه 2022 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من وزيرة الشؤون الخارجية لجمهورية أفريقيا الوسطى.

26 - وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أنه في الرسالة الأولى، استجابة للطلب الذي وجهه مجلس الأمن إلى الأمين العام لإجراء تقييم للتقدم المحرز في استيفاء النقاط المرجعية الرئيسية (S/2019/609)، أوصى الأمين العام أيضاً ببذل جهود أكبر لتعزيز فعالية حظر توريد الأسلحة المفروض على الجماعات المسلحة. وشدد كذلك على دور الفريق في تعقب الأسلحة المضبوطة ومعرفة مصادرها. وفي هذا الصدد، ينوه الفريق إلى أن التصرف انتهاكاً لحظر توريد الأسلحة لم يظهر ضمن أسباب إدراج أي من الأفراد الـ 14 الذين فرضت عليهم جزاءات حتى الآن في القائمة (الموجزات السردية)[26]. وفي ضوء هذه الملاحظة ومتابعة لولايته السابقة، يعتزم الفريق التماس الإذن والتعاون اللازمين لتفتيش وتعقب الأسلحة والذخائر التي

(23) كانت الحكومة قد خصصت حوالي 2,8 مليون دولار، وخصص الاتحاد الأوروبي 2,9 مليون دولار، وخصصت ألمانيا مليوني دولار، (انظر S/2022/119، الفقرة 16).

(24) وردت منذ 12 أيلول/سبتمبر 2019 تسعة إشعارات بموجب الفقرة 1 (ز) المنطبقة من القرارات المتتالية 2507 (2020) و 2536 (2020) و 2588 (2021) التي قضت بتجديد حظر توريد الأسلحة.

(25) لمعرفة المزيد عن سجل تخفيف تدابير حظر توريد الأسلحة، انظر مستجدات التقدم الذي أحرزته سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في استيفاء النقاط المرجعية الرئيسية، انظر الوثيقة S/2021/573.

(26) انظر: www.un.org/securitycouncil/ar/sanctions/2127/materials/summaries.

تستولي عليها القوات المسلحة الوطنية وأفراد الأمن المنتشرون في إطار اتفاق ثنائي من الجماعات المسلحة المنتسبة لائتلاف الوطنيين من أجل التغيير (انظر S/2021/569، الفقرة 69).

27 - ويساور الفريق القلق لأنه بعد النفاد النسبي لمخزونات الأسلحة والذخائر لدى الجماعات المسلحة المتحالفة مع ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير في أعقاب القتال العنيف الذي دارت رحاه في نهاية عام 2020 وبداية عام 2021 (المرجع نفسه، الفقرة 33 والمرفق 2-6)، ستحاول هذه الجماعات تنشيط أو إعادة تنشيط طرق الاتجار مع البلدان المجاورة، ولا سيما في الشرق. وفي الوقت نفسه، تشكل العمليات العسكرية التي تقوم بها القوات المسلحة الوطنية وأفراد الأمن المنتشرون في إطار اتفاق ثنائي قيوداً على إعادة تسليح الجماعات المسلحة. فعلى سبيل المثال، زُعم أن سوق الأسلحة في سيكيكيدي - نْدا الواقع على الحدود التشادية قد دمِّر خلال عملية جرت في آذار/مارس 2022[27]. ومن المرجح أيضاً أن تظل التوترات بين الجماعات المسلحة، التي اختارت التحالف إما مع الحكومة أو مع ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، تحبط محاولات إعادة التسلح على النحو الذي أبلغ عنه الفريق سابقاً (المرجع نفسه، الفقرة 31). وتجدر الإشارة هنا في هذا السياق إلى مرض الشخص الخاضع للجزاءات هارون غاي (CFi.007)، وهو عنصر رئيسي في ما يقوم به ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير من أنشطة تهريب الأسلحة مع السودان، مما أجبره على البقاء في الخرطوم[28].

28 - ومن المجالات الأخرى المثيرة للقلق الخطر الذي تشكِّله الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، التي ازداد استخدامها بشكل حاد منذ ظهورها لأول مرة في جمهورية أفريقيا الوسطى في منتصف عام 2020. فوفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تسبّبت حوادث هذه الأجهزة، في الفترة ما بين يناير/كانون الثاني ومارس/آذار 2022، في مقتل سبعة مدنيين وإصابة 29 آخرين، بينهم 19 مدنياً[29]. وفي عام 2021، سجِّل وقوع 44 اعتداء من هذا القبيل[30]، أسفرت عن مقتل 30 شخصاً، بينهم 23 مدنياً، وإصابة 48 آخرين، بينهم 30 مدنياً[31]. وهذه زيادة ملحوظة مقارنة بعام 2020، عندما وقع اعتداءان قاتلان. والمناطق الأكثر تضرراً هي شمال غرب البلاد وغربها، حيث سجِّلت 82 في المائة من جميع الاعتداءات، على الرغم من تسجيل عدد متزايد من الاعتداءات أيضاً في وسط البلاد في عام 2022.

29 - وتلقى الفريق أيضاً تقارير تفيد بأن الألغام الأرضية المضادة للأفراد لا تزال تكتشف في جمهورية أفريقيا الوسطى، على نحو ما أُبلغ عنه سابقاً (المرجع نفسه، الفقرة 82). ويشير تقرير لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى حادث وقع في منتصف آذار/مارس 2022، عندما اصطدمت شاحنة تعاقدت معها وكالة تابعة للأمم المتحدة لنقل مواد البناء من بوكارانغا إلى بوزوم بلُغم مضاد للدبابات بالقرب من نغوتيري

(27) اجتماع مع مصدر سري للأمم المتحدة، بانغي، 3 حزيران/يونيه 2022.

(28) مقابلة مع مصدر سري، 1 حزيران/يونيه 2022.

(29) انظر الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "Central African Republic: the ever-growing threat of explosive devices"، 6 نيسان/أبريل 2022.

(30) يصف مكتب شؤون نزع السلاح هذه الأحداث العنيفة بأنها "اعتداءات". انظر: https://www.un.org/disarmament/convarms/ieds2/.

(31) انظر الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "Central African Republic: situation report"، 1 حزيران/يونيه 2022.

(مقاطعة أوهام – بندي)[32]. وقتل شخصان وأصيب اثنان بجروح وأصيبت الشاحنة بأضرار بالغة. وكانت الشاحنة نفسها قد اصطدمت بلغم أرضي آخر في المنطقة نفسها في كانون الأول/ديسمبر 2021، مما أدى إلى إصابة شخص واحد. وتلقى الفريق مؤشرات على أن الألغام المضادة للأفراد المستخدمة في جمهورية أفريقيا الوسطى مماثلة لتلك التي تستخدمها حركات التمرد المتعاقبة في تشاد والجماعات المتطرفة العنيفة في شمال مالي منذ عام 2013.

خامسا – الموارد الطبيعية

ألف – تجارة الماس من المناطق الممتثِلة لإجراءات عملية كيمبرلي في غرب جمهورية أفريقيا الوسطى

30 – في عام 2021، تضاعفت الصادرات الرسمية من الماس الخام من المقاطعات الفرعية التسع الممتثِلة لإجراءات عملية كيمبرلي في غرب جمهورية أفريقيا الوسطى مقارنة بعام 2020، لتصل إلى 647 103 قيراطاً بقيمة إجمالية قدرها 11,4 مليون دولار. وبعد أن تراجعت الصادرات[33] بشكل حاد في عام 2018 بسبب إغلاق دُور الشراء التي ثبت أنها غير قادرة على إدارة عملية تخليص الصادرات المطوّلة من الناحية المالية في إطار نظام مراقبة عملية كيمبرلي، تم تقليص الإطار الزمني للموافقة على الصادرات القانونية في عام 2018 (انظر S/2018/1119، الفقرة 141). وبالإضافة إلى ذلك، نقّح في الاجتماع العام لعملية كيمبرلي، الذي عُقد في نيودلهي في عام 2019، الإطار التشغيلي لاستئناف صادرات البلاد – الذي اعتُمد في عام 2015 في أعقاب التعليق المؤقت للأنشطة في جمهورية أفريقيا الوسطى – ليحل محل نظام الصادرات الشهرية، الذي استعرضه قبل ذلك فريق رصد ثلاثي الأطراف، مع إجراء استعراض بأثر رجعي للصادرات المبلّغ عنها[34].

31 – وإلى جانب تخفيف إجراءات عملية كيمبرلي، تسارعت وتيرة صادرات الماس مع دخول Compagnie Minière de l'Oubangui (الشركة المنجمية لأوبانغي) التي تولت مركز دار الشراء Sodiam (شركة أفريقيا الوسطى للاتجار بالماس)، التي غادرت البلاد في نهاية عام 2017، كأكبر مصدِّر للماس. وبالإضافة إلى ذلك، استأنف Badica (مكتب شراء الماس في أفريقيا الوسطى)، وهو مصدّر رئيسي آخر للماس قبل التعليق المؤقت لعام 2013، أنشطته التجارية والتصديرية بعد حذف اسم الشركة من قائمة جزاءات اللجنة في 5 نيسان/أبريل 2021. ويمكن القول يقيناً إن الحصة الأكبر من الماس المنتج في المقاطعات الفرعية الممتثِلة لإجراءات عملية كيمبرلي في غرب البلاد، التي تمثِّل ما لا يقل عن نصف ما يقدر بنحو 000 330 قيراط من الإنتاج الوطني[35]، بدأت تدخل سلسلة الإمدادات القانونية.

(32) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "Central African Republic: situation report"، 27 أيار/مايو 2022.

(33) انظر جمهورية أفريقيا الوسطى، وزارة المناجم والجيولوجيا، "Rapport annuel 2021 République Centrafricaine"، آذار/مارس 2022.

(34) انظر الأمانة الوطنية الدائمة لعملية كيمبرلي، "Annex: operational framework for resumption of exports of rough diamonds from the Central African Republic" (n.d.).

(35) وفقاً لدراسة أجرتها هيئة المسح الجيولوجي في الولايات المتحدة، أنتجت المقاطعات الفرعية الخمس الممتثِلة إجراءات عملية كيمبرلي في عام 2017 ما قدره 500 160 قيراط. وأُضيفت ثلاث مقاطعات فرعية في عام 2018، لكنها أقل أهمية من حيث الإنتاج.

32 - ومنذ أن قبل فريق الرصد التابع لعملية كيمبرلي ثلاثاً من المقاطعات الفرعية التسع التي اقترحتها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في عام 2018، لم تُضف أي مناطق "خضراء" جديدة. وفي عامي 2020 و 2021، قدمت الحكومة أربع مقاطعات فرعية إضافية (آبا وباورو وبوار وسوسو ناكومبو) وبلدة غامبولا، لكن لم يتم قبولها بعد. وتلقى الفريق تقريراً واحداً يشير إلى تنقل عناصر مسلحة من جماعة أنتي - بالاكا في شباط/فبراير 2022 بين آبا وباورو 2، ولكن من المفترض أن هؤلاء كانوا مسافرين شمالا إلى مقاطعة أوهام - بندي[36].

33 - وكما ورد في الإطار التشغيلي المذكور أعلاه، فإن الفريق على أهبة الاستعداد لتبادل المعلومات ذات الصلة مع لجنة المتابعة الوطنية التي أنشأتها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لتقييم الأمن ومدى امتثال المقاطعات الفرعية المقترحة من حيث المعايير الخمسة لإعادة قبولها ضمن عملية كيمبرلي (أي وجود الدولة، وتنفيذ آليات الرصد، وعدم وجود الجماعات المسلحة بصورة منهجية؛ ووجود الجماعات المسلحة؛ وعدم وجود الجماعات المسلحة بصورة منتظمة، وحرية التنقل، وعدم وجود أدلة على الاحتيال المنهجي أو تهريب الماس من أو إلى المنطقة الممتثِلة لإجراءات عملية كيمبرلي إلى المناطق غير الممتثِلة لها)[37].

34 - ويحيط الفريق علماً أيضاً بنية إيفاد بعثة استعراض لعملية كيمبرلي في عام 2022 لإقامة اتصال مع الحكومة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والفريق والهيئات الأخرى المعنية، على النحو المذكور في البيان الختامي لعملية كيمبرلي الصادر عقب اجتماعها العام الذي عُقد بالحضور الشخصي والافتراضي في موسكو في الفترة من 8 إلى 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، ويرحب بتلك النية[38].

باء - المشاكل الأمنية الأخيرة في مناطق تعدين الماس في شرق جمهورية أفريقيا الوسطى

35 - على غرار مناطق تعدين الماس الممتثِلة لإجراءات عملية كيمبرلي والمقترحة في غرب جمهورية أفريقيا الوسطى، أنشأت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى منذ عام 2020 لجان متابعة محلية في ثلاث من المناطق الأربع التي تسمى بالمناطق ذات الأولوية في الشرق: وهي بريا وبانغاسو وباكوما وغومبو (انظر الخريطة في المرفق 1). وهي هيئات تمثّل اللجنة الوطنية المكلفة بجملة أمور منها بتقييم الأمن والامتثال ووضع الضوابط الداخلية وتأكيد تنفيذها. غير أن الحكومة لم تقترح أي من هذه المناطق الواقعة شرق جمهورية أفريقيا الوسطى لإعادة قبولها في عملية كيمبرلي.

36 - وقد أثر تدهور الحالة الأمنية مؤخراً في منطقة التعدين الواقعة في مدينة نزاكو، في مقاطعة باكوما الفرعية، على قطاع الماس. ففي 21 أيار/مايو 2022، سيطرت على المدينة جماعة الاتحاد من أجل

وهكذا، فإن إجمالي الإنتاج من المناطق التسع الممتثِلة لن يتجاوز 000 200 قيراط. انظر Peter G. Chirico and Sarah E. Bergstresser, "Diamond mining and conflict in the Central African Republic"، نيسان/أبريل 2019.

(36) تقرير سري، 17 شباط/فبراير 2022.

(37) أُضيف هذا المعيار الأخير في الإطار التشغيلي المنقّح في عام 2019. وفي التقرير النهائي السابق (S/2021/569، المرفق 6-2)، أبلغ الفريق عن إفادات شهود زعموا فيها تحريف بيانات الماس المنتَج حول بريا في شرق البلاد غير الممتثِل لإجراءات عملية كيمبرلي على أن منشأه هو كارنو، التي ليست من إحدى المناطق الثماني الممتثِلة في غرب البلاد.

(38) انظر الأمانة الوطنية الدائمة لعملية كيمبرلي، البيان النهائي الصادر عن الاجتماع العام لعام 2021 الذي عُقد في موسكو، تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى المسلحة، التي يتزعمها الشخص الخاضع للجزاءات علي داراسا (CFi.015)، مما أسفر عن مقتل ثمانية جنود من القوات المسلحة الوطنية[39]. وفي 22 أيار/مايو، أفيد بأن عمدة المدينة وأربعة من جامعي الماس قد احتُجزوا كرهائن وأُطلق سراحهم بعد دفع مبالغ لافتدائهم[40].

37 - ويقود الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى حالياً ما تبقى من ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير[41]، كما وسّع وجوده في مناطق الماس شمال بريا في مقاطعتي وادا وسام - واندجا الفرعيتين في أوائل أيار/مايو 2022. وهذه المناطق هي موضع لمواقع تعدين الماس التي لا تقل أهمية، ولكنها لا تعتبر مناطق ذات أولوية لإمكانية إعادة قبولها ضمن عملية كيمبرلي. وجاء تحرك الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى شمالا في أعقاب مقتل[42] "جنرال" قبيلة الغولا من التجمع الوطني من أجل التجديد في جمهورية أفريقيا الوسطى، زكريا دمان، الذي ادَّعى أنه ظل مقرباً من حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2021/569، الفقرة 144). وكان حزب التجمع الذي ينتمي له دامان، الذي كان هو نفسه جامعاً للماس في وقت سابق، يجني إيرادات هامة من أشكال مختلفة من الاتجار، بما في ذلك الاتجار بالماس والأسلحة والمخدرات، بين جمهورية أفريقيا الوسطى والسودان عن طريق سام - واندجا، ويعمل في إطار تحالف مع عناصر معينة من الجبهة الشعبية لنهضة وسط أفريقيا ومع جماعات مسلحة أجنبية (انظر S/2021/87، الفقرات 24-27).

جيم - المشاكل الأمنية الأخيرة في مناطق تعدين الذهب

38 - أصبحت الطفرة الأخيرة التي شهدتها أنشطة تعدين الذهب والاتجار به بالقرب من غورديل[43]، بالقرب من الحدود التشادية في مقاطعة فاكاغا، تؤدي أيضاً إلى تدفق المقاتلين الأجانب، ومعظمهم من ميليشيا المسيرية السودانية[44]. وكان الفريق قد أبلغ في وقت سابق عن عناصر من قبيلة المسيرية استوعبها نور الدين آدم، زعيم الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، استهدفت أهالي من قبيلة الغولا على طول محور تيرينغولو - نديفا - غورديل (S/2020/662، المرفق 3-5). وبدلا من نهب المواقع، يُضطر عمال مناجم الذهب والتجار إلى بيع ما لديهم بأسعار منخفضة جداً للميليشيا. وقد تلقى الفريق صوراً فوتوغرافية لاستخراج الذهب ووزنه وما يتصل بذلك من كشوف مرتبات مختومة من قبل متجر للمجوهرات يوجد في تشاد (انظر المرفق 2).

(39) انظر Radio France Internationale, "Centrafrique: peur et inquiétude à Nzacko après une attaque de l'UPC contre les FACA"، 25 أيار/مايو 2022.

(40) تقرير سري، 24 أيار/مايو 2022.

(41) في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، تولى زعيم جماعة الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى علي داراسا زمام الأمور من "الجنرال" محمد الخاتِم المنتمي للحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى ليصبح رئيساً لأركان ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، وذلك بعد أن تظاهر بالنأي بنفسه عن الائتلاف في أيلول/سبتمبر من ذلك العام (انظر S/2021/867، الفقرة 10).

(42) لم تتبيّن بعدُ بدقة ظروف وفاته هو واثنين على الأقل من عناصره و/أو أفراد أسرته. ولم تُسترد أي جثث حتى الآن.

(43) بالقرب من مهبط الطائرات في غورديل، وهو أقرب إلى نُديفا من غورديل.

(44) مقابلة مع ممثل عن قبيلة الغولا من غورديل، 6 حزيران/يونيه 2022.

39 - وفي ما يتعلق بغرب البلاد، تلقى الفريق معلومات تتعلق بتدهور حالة الأمن في مواقع التعدين شمال كوكي (مقاطعة أوهام) بمحاذاة الطريق المؤدية إلى ماركونْدا على الحدود التشادية[45]، حيث بدأت أنشطة تعدين الذهب في نهاية عام 2019 (انظر S/2020/662، الفقرات 86-89). وفي 5 شباط/فبراير، أفادت بعض الأنباء بأن عناصر من ائتلاف سيليكا السابق[46] داهمت أحد هذه المواقع[47]. وفي نهاية نيسان/أبريل 2022، قامت القوات المسلحة الوطنية وأفراد الأمن المنتشرون في إطار اتفاق ثنائي بعملية في مواقع التعدين المعنية، حيث أُلقي القبض على عدة أفراد. وتجذب أنشطة تعدين الذهب في كوكي العديد من الرعايا الأجانب، معظمهم من السودانيين والتشاديين، ويقال إن الذهب يُنقل إلى تشاد وبانغي.

سادسا - الحالة الإنسانية، وحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، والعدالة

ألف - استهداف المدنيين، والاعتداءات المنفَّذة لاعتبارات إثنية أو دينية، والهجمات على الأعيان المدنية

40 - على الرغم من وقف إطلاق النار الذي أعلنه من جانب واحد الرئيس في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2021، لا تزال النزاعات المستمرة في البلاد تسبب انتهاكات وتجاوزات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من قبل جميع الأطراف. والمدنيون هم الضحايا المباشرون للانتهاكات التي ترتكبها الجهات الفاعلة المسلحة. ووفقاً لتقارير سرية، ظلت المدارس والمستشفيات عرضة للاعتداءات والتدمير والنهب، وتعرض العاملون في مجال التعليم والصحة للتهديد والإصابة[48]. ويعزى الاستخدام العسكري للمدارس والمستشفيات في الغالب إلى القوات المسلحة الوطنية وأفراد الأمن المنتشرين في إطار اتفاق ثنائي[49].

41 - فعلى سبيل المثال، أوضحت نائبة الممثل الخاص للأمين العام ونائبة رئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، ليزبِث كَليتي، أن هجوماً استهدف المسلمين في قرية بويو في كانون الأول/ديسمبر 2021 أسفر عن مقتل 20 مدنياً، واغتصاب خمس نساء على الأقل، وتدمير أو حرق 547 منزلا[50]. كما احتجز المهاجمون، الذين كان بينهم مقاتلون سابقون

(45) مقابلة مع أخصائي في تجارة الذهب في المنطقة، حزيران/يونيه 2022.

(46) كانت عدة جماعات مسلحة نشطة في المنطقة، وهي الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى وجماعة الثورة والعدالة، وبدرجة أقل، ميليشيات أنتي بالاكا، على نحو ما أبلَغ عنه الفريق سابقاً (S/2020/662، الفقرة 87).

(47) تقرير سري، 11 شباط/فبراير 2022.

(48) تقرير سري، 6 أيار/مايو 2022.

(49) تقرير سري.

(50) ليزبث كَليتي، نائبة الممثل الخاص للأمين العام ونائبة رئيسة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، الكلمة التي أدلت بها خلال الحوار الرفيع المستوى بشأن حالة حقوق الإنسان في الدورة التاسعة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان، 30 آذار/مارس 2022. يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي التالي: www.ohchr.org/fr/press-releases/2022/03/human-rights-council-high-commissioner-expresses-concern-over-increasing. لمزيد من المعلومات عن زيارة خبير الأمم المتحدة المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى في شباط/فبراير 2022، انظر أيضاً "Central African Republic: all stakeholders must act to end impunity, says UN expert"، 18 شباط/فبراير 2022.

في ميليشـيا أنتي بالاكا وعناصـر شـابة جنّدتها القوات المسـلحة الوطنية وأفراد أمن آخرون، 700 مدني في مسجد القرية لمدة ثلاثة أيام[51].

42 - وفي ما يتعلق باسـتهداف مجتمعات محلية محددة، أوضـح الأمين العام في تقريره المؤرخ تشـرين الأول/أكتوبر 2021 بشأن النزاع المسلح في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2021/882) أنه خلال عمليات الهجوم المضاد، استهدف المدنيون من المسلمين والفولانيين، بمن فيهم الأطفال، وتعرضوا لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني[52]. وأعربت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ميشيل باشـليت، من جانبها، عن قلقها البالغ إزاء التدابير التي تتخذها الحكومة ضـد للجماعات المسـلحة والتي تنطوي بشـكل متزايد على اعتقالات تعسـفية لأفراد المجتمعات المحلية الضـعيفة بالفعل، مثل المسـلمين والفولاني، الذين يزعم أنهم مرتبطون بالجماعات المسلحة[53]. ويرى الفريق أن هذا النمط من الانتهاكات التي يمس بطوائف الأقليات يثير قلقاً بالغاً ويهدد بإشعال دورات جديدة من العنف لأسباب طائفية ودينية وعرقية.

43 - ووفقاً للمعلومات التي تلقاها الفريق، هاجم أفراد من فصـيل الوحدة من أجل السـلام في جمهورية أفريقيا الوسـطى في 9 أيار/مايو 2022 موقعاً عسـكرياً في بوكولوبو (مقاطعة كوانغو). وأدت الاشـتباكات إلى عدة أعمال انتقامية تسـببت في مقتل ما لا يقل عن 17 مدنياً. وقدر تقييم أولي أجرته جهات فاعلة في العمل الإنسـاني أن ما لا يقل عن 000 5 شـخص قد فروا طلباً للحماية في مدينتي ديغي وبوديجو القريبتين، أو في الأدغال[54].

44 - وينظِّم القانون الدولي الإنساني أساليب ووسائل النزاع المسلح. ومن بين المبادئ الرئيسية أنه يجب على جميع أطراف النزاع التمييز بين المقاتلين والمدنيين، وبين الأهداف العسـكرية والمباني المدنية مثل الكنائس والمدارس والمسـتشـفيات، واحترام الطابع المدني لهذه المنشـآت، ووضـع تدابير فعالة للحيلولة دون الاعتداء عليها أو تدميرها. وفي هذا السـياق، يعتزم الفريق التحقيق في أخطر انتهاكات حقوق الإنسـان والقانون الدولي الإنساني التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع، بالتعاون مع السلطات والمنظمات المعنية.

باء - الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال

45 - يرد في المرفق 3 موجز لاستنتاجات فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ، التي تشترك في رئاستها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاسـتقرار في جمهورية أفريقيا الوسـطى ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسـف). ويعتزم الفريق التحقيق في الانتهاكات الجسـيمة المرتكبة ضـد الأطفال خلال زياراته المقبلة إلى جمهورية أفريقيا الوسـطى بغية معرفة هوية مرتكبي هذه الجرائم الخطيرة، وكذلك من يتحملون مسؤولية القيادة.

(51) المرجع نفسه.

(52) انظر S/2021/882، الفقرة 65.

(53) ميشيل باشليت، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، الكلمة التي أدلت بها خلال الحوار الرفيع المستوى بشأن حالة حقوق الإنسـان في الدورة التاسـعة والأربعين لمجلس حقوق الإنسـان، 30 آذار/مارس 2022. يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشـبكي التـالـي: www.ohchr.org/en/statements/2022/03/bachelet-updates-human-rights-council-central-african-republic.

(54) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "Central African Republic: intercommunity violence", ECHO Daily Flash، 12 أيار/مايو 2022.

جيم - انعدام الأمن الغذائي والهجمات على الهياكل الصحية

46 - لاحظ الفريق مزيداً من التدهور في الحالة الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فوفقاً لنشرة Weekly Regional Humanitarian Snapshot الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والتي تغطي الفترة من نيسان/أبريل إلى أيار/مايو 2022[55]، من المتوقع أن يعاني 2,2 مليون شخص، أو 45 في المائة من السكان، من انعدام الأمن الغذائي الحاد خلال الفترة من نيسان/أبريل إلى آب/أغسطس 2022، ومن ثمّ سيندرجون في المرحلتين 3 و 4 من تصنيف انعدام الأمن الغذائي الحاد ضمن التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي[56]. وقد تدهور الأمن الغذائي بشكل كبير في معظم المقاطعات الفرعية خارج العاصمة بانغي بسبب النزاع المستمر، وما ترتب على ذلك من تشريد السكان وارتفاع أسعار المواد الغذائية. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 000 638 شخص، أو 13 في المائة من السكان، معرضون لخطر المجاعة. ومن المتوقع أن ترتفع أسعار المواد الغذائية أكثر من ذلك، مدفوعة باضطرابات سلاسل الإمدادات والافتقار إلى الموارد المالية الحكومية لامتصاص صدمات السوق. وبحلول آب/أغسطس 2022، من المتوقع أن ترتفع أسعار السلع الأساسية مثل الأرز واللحوم ودقيق القمح والكسافا والزيوت النباتية بنسبة تتراوح ما بين 30 و 60 في المائة[57].

47 - وقدَّر تقرير المبادرة العالمية لمكافحة الجوع الصادر عن المنظمة غير الحكومية "الرؤية العالمية" في آذار/مارس 2022 أن أكثر من 000 214 طفل و 000 98 امرأة من المرجح أن يعانوا من سوء التغذية الحاد خلال عام 2022. وتشمل القائمة حقيقة مقلقة مفادها أن أكثر من 000 620 شخص يواجهون مستويات من انعدام الأمن الغذائي تتدرج ضمن المرحلة 4 من تصنيف انعدام الأمن الغذائي الحاد[58].

48 - وانعدام الأمن الغذائي هو بدرجة عالية نتيجة للهجمات العشوائية على السكان المدنيين. ويعتزم الفريق مواصلة توثيق المسؤوليات المترتبة على هذه الانتهاكات والتحقق منها.

49 - ووفقاً للقانون الدولي الإنساني، فإن الهياكل الصحية مساحات لا يجوز انتهاكها في أوقات الحرب، ولكن في جمهورية أفريقيا الوسطى، تضاعفت الحوادث التي تُشن على البنى التحتية الصحية ثلاث مرات في عام 2021. وأوضح الأمين العام في تقريره عن الأطفال والنزاعات المسلحة أن النساء أصبحن الهدف الرئيسي للمقاتلين من خلال اغتصاب القاصرات، الذي أصبح سلاحاً ضد غير المقاتلين. وقد ازدادت الهجمات التي تستهدف النظام الصحي في عام 2021 بشكل كبير: من 28 في عام 2019 إلى 85 في عام 2021، مما حرم جزءاً مهماً من السكان من الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية

(55) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "West and Central Africa: weekly regional humanitarian snapshot"، 26 نيسان/أبريل - 2 أيار/مايو 2022.

(56) انظر: www.ipcinfo.org/ipcinfo-website/ipc-overview-and-classification-system/ipc-acute-food-insecurity-classification/en.

(57) التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، "République Centrafricaine: analyse de l'insécurité alimentaire aigüe de l'IPC, avril–aout 2022"، نيسان/أبريل 2022.

(58) منظمة الرؤية العالمية، "Global Hunger Initiative: February 2022 Report"، 2022. يساعد تصنيف انعدام الأمن الغذائي الحاد ضمن التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي على التمييز بين مختلف مستويات خطورة انعدام الأمن الغذائي الحاد، حيث يصنِّف وحدات التحليل في خمس مراحل متميّزة هي: (1) متدنٍ/لا يُذكر، (2) ومجهَد، (3) وأزمة، (4) وحالة طوارئ، (5) وكارثة/مجاعة.

في جمهورية أفريقيا الوسطى[59]. وشملت هذه الهجمات 172 حادثة ضد النظام الصحي، موزعة على النحو التالي: 42 اعتداء على العاملين الصحيين، و 41 هجوماً على الهياكل الصحية، و 36 هجوماً على المعدات، و 29 هجوماً على وسائل النقل، و 13 هجوماً على المستودعات، و 11 اعتداء على المرضى[60].

50 - ويعتزم الفريق العمل عن كثب مع الشركاء المعنيين والناجين من تلك الاعتداءات لجمع المعلومات ذات الصلة بهذه الانتهاكات.

دال - منع وصول المساعدات الإنسانية والاعتداءات على العاملين في المجال الإنساني

الأجهزة المتفجرة

51 - يحدّ وجود الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع من وصول المساعدات الإنسانية إلى الأشخاص الضعفاء في بيئة تتسم بالفعل بالقيود المفروضة على سبل الوصول إلى الناس والأماكن بسبب النزاع المسلح المستمر والعوائق المتعلقة بالبنى التحتية. ويقدِّر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن ما لا يقل عن 000 30 شخص من الفئات الضعيفة محرومون من المساعدات الإنسانية في غرب جمهورية أفريقيا الوسطى بسبب هذه الأجهزة (انظر الفقرتين 29 و 30 أعلاه). ووفقاً لمعلومات المكتب، اضطر الشركاء في العمل الإنساني في باوا وبوار وبوكارانغا إلى تقييد تحركاتهم بسبب الخطر المتزايد الذي تشكله هذه الأجهزة[61]. وتبيّن نشرة Humanitarian Needs Overview of 2022 الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن المناطق المتضررة من الأجهزة المتفجرة هي أيضاً من بين المناطق التي لديها أشد الاحتياجات الإنسانية: فقد اعتبرت عدة محاور في مقاطعات نانا - مامبيري ومامبيري - كادي وأوهام - بِندي محاور شديدة الخطورة بسبب الاشتباه في وجود أجهزة متفجرة ولا تزال غير سالكة بالنسبة للعاملين في المجال الإنساني والمدنيين، ولا سيما بين غامبولا وأماداغازا. ويسود الوضع نفسه في محور بيليوا - سابيوا، الذي يتعذر سَلكه منذ كانون الثاني/يناير 2021[62]. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل 2022، وقع 52 حادثاً وأصيب 16 شخصاً، سبعة منهم في بانغي وستة في بريا وخمسة في كل من بامباري وباتانغافو[63].

52 - وهذا الخطر الجديد في المجتمعات المحلية والمناطق الهامة من البلد له تأثير مباشر على المساعدة الإنسانية المقدَّمة، مما يزيد من تعقيد حالة أشد شرائح السكان ضعفاً[64].

(59) مجموعة الصحة، "Republique Centrafricaine"، النشرة السنوية لعام 2021، نُشرت في شباط/فبراير 2022.

(60) المرجع نفسه.

(61) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "Central African Republic: situation report"، 1 حزيران/يونيه 2022.

(62) المرجع نفسه.

(63) المرجع نفسه.

(64) يعادل عدد الهجمات المسجَّلة في الربع الأول من عام 2022 ما يقرب من نصف المجموع الهجمات المسجَّلة في عام 2021. والمناطق الأكثر تضرراً هي شمال غرب البلاد وغربها، حيث وقعت نسبة 82 في المائة من جميع الحوادث والهجمات، على الرغم من أن عدداً متزايداً من الهجمات سُجل أيضاً في وسط البلاد في عام 2022. شاهد تسجيل مصور عن عواقب تلك الهجمات على المدنيين في الموقع الشبكي التالي: https://twitter.com/OCHA_CAR/status/1510970050320244736?s=20&t=robRFc9C-Rp1iTKee7HxUg.

الهجمات على المنظمات الإنسانية

53 - جمهورية أفريقيا الوسطى هي واحدة من أصعب البلدان في العالم التي يؤدي فيها العاملون في مجال المساعدة الإنسانية. ففي الفترة ما بين 1 كانون الثاني/يناير و 15 نيسان/أبريل 2022، سجِّل 52 حادثاً طالت منظمات للإغاثة الإنسانية أُصيب فيها 16 من عمال الإغاثة. وتعوق هذه الحوادث الأمنية إيصال المساعدة الإنسانية، التي يعتمد عليها أكثر من نصف سكان جمهورية أفريقيا الوسطى للبقاء على قيد الحياة[65].

54 - فقد أدى هجومان شنهما مؤخراً أفراد مسلحون على منظمتين إنسانيتين يومي 7 و 9 نيسان/أبريل 2022 إلى إصابة ستة من عمال الإغاثة وعامل صحي محلي أثناء قيامهم بمهمة في جنوب البلاد. وأجبر الهجوم إحدى المنظمتين المعنيتين على تعليق عياداتها المتنقلة وأنشطتها لتحسين فرص الحصول على المياه النظيفة لفائدة 000 11 شخص في المناطق النائية من مقاطعة كوتو السفلى، بمن فيهم العديد من الأطفال والنساء الحوامل[66].

55 - ولا تزال مقاطعات أوهام (19,2 في المائة) وبانغي (13,5 في المائة) وواكا (13,5 في المائة) أكثر المناطق تضرراً خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2022. وتمثل أعمال السرقة والسطو والنهب والتهديدات والاعتداءات 38 في المائة من الحوادث الـ 52 (73 في المائة). وتمثل أعمال التحرش والقيود الحوادث الـ 14 المتبقية (27 في المائة)[67].

56 - ويزيد العنف ضد العاملين في مجال المساعدة الإنسانية من خطر حدوث أزمة إنسانية خطيرة: فخلال عام 2022، يقدَّر أن حوالي 3,1 ملايين شخص محتاجون إلى المساعدة الإنسانية والحماية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهم يمثلون نسبة 63 في المائة من السكان، من بينهم 1,4 مليون طفل[68]. ومن بين هؤلاء، قد لا يتمكن 2,2 مليون شخص من ذوي الاحتياجات الشديدة من البقاء على قيد الحياة دون المساعدة والحماية اللازمتين[69].

57 - ووفقاً لمعلومات سرّية تلقاها الفريق، فإن منع وصول المساعدات الإنسانية إلى الأطفال أمرٌ شائع على نطاق واسع في جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث تم التحقق من وقوع أكثر من 110 حوادث، معظمها في مقاطعتي أوهام ومبومو. وثبت أن جماعات ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، ولا سيما الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى وميليشيات أنتي بالاكا، هي الجهات الرئيسية المرتكبة للانتهاكات، تليها القوات الحكومية والقوات الموالية لها[70]. وتعرض عاملون في مجال المساعدة الإنسانية لاعتداءات بدنية أو أوقفوا عند نقاط التفتيش، وقُتل آخرون أو جرحوا، مما دفع بعض المنظمات الإنسانية إلى تعليق عملياتها مؤقتاً.

(65) المرجع نفسه.

(66) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "The Humanitarian Coordinator strongly condemns two attacks on humanitarian organizations in the Central African Republic"، 20 نيسان/أبريل 2022.

(67) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "Central African Republic: situation report"، 27 أيار/مايو 2022.

(68) المرجع نفسه.

(69) المرجع نفسه.

(70) تقرير سري، 6 أيار/مايو 2022.

وتبرهن هذه الحوادث على الكيفية التي يكافح بها العاملون في مجال المساعدة الإنسانية يومياً لتقديم المساعدة المنقذة للحياة للأطفال، في بيئة يعيش فيها أكثر من نصف السكان على المساعدات الإنسانية[71].

58 - ويعتزم الفريق مواصلة التحقيق في حوادث الحرمان من المساعدة الإنسانية وتوثيق هويات من يُعتقد أنهم المسؤولون عنها.

هاء - حالات الاغتصاب والعنف الجنسي ضد النساء والرجال والفتيات الصغيرات

59 - لا تغطي إحصاءات نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف الجنساني سوى 52 في المائة من المقاطعات الفرعية في البلد، وهي حقيقة تعكس على الأرجح القيود العملية التي تحول دون جمع المعلومات على أرض الواقع بدلا من حقيقة الانتهاكات التي تحدث. ففي عام 2021، سجِّلت 592 11 حالة من حالات العنف الجنسي والجنساني، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 26 في المائة مقارنة بعام 2020. ووفقاً لتقرير الحالة الصادر عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، زادت حالات العنف الجنسي المسجَّلة في الربع الأول من عام 2021 خمسة أضعاف مقارنة بالربع الأخير من عام 2020، في حين ارتفعت نسبة الأفعال التي يزعم أن أولئك الذين يحملون أسلحة ارتكبوها من 7 إلى 23 في المائة[72]. وقد أدى النزاع، الذي اشتد منذ أواخر عام 2020، إلى إضعاف سبل حماية المدنيين، مما غيَّر وضاعف من طبيعة التهديدات التي يتعرض لها المدنيون. وفي هذا السياق، يُعتبر العنف الجنسي الخطر الأمني الرئيسي الذي يتهدد النساء والفتيات، لا سيما المشردون داخلياً. وفي عام 2021، وثّق الفريق العامل المعني بترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ بشأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع 587 حالة من حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، وهي زيادة قدرها 235 في المائة مقارنة بعام 2020، و 211 في المائة مقارنة بعام 2019[73].

60 - ويعتزم الفريق تتبع هذ الزيادة المقلقة في حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وقد أسهم زيادة التسليح والتدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ضمن عوامل أخرى، في تأجيج العنف الجنسي الواسع النطاق والمنهجي المرتبط بالنزاع، حتى في خضم جائحة عالمية وأزمة اقتصادية خطيرة عمّت جميع أنحاء العالم.

61 - ويدرك الفريق حالة الأطفال في جمهورية أفريقيا الوسطى باعتبارهم من أضعف شرائح المجتمع. ووفقاً للمعلومات التي تلقاها الفريق، اختُطف أكثر من 100 طفل، غالبيتهم من الفتيات، في عام 2021. وقد اعتُبرت الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، التي تشكل جزءاً من ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، الجاني الرئيسي، يليها جيش الرب للمقاومة الذي لا يزال نشطاً في مقاطعة مبومو العليا. وينضاف إلى الانتهاك الخطير لحقوق هؤلاء الأطفال أن معظم الأطفال اختطفوا بغرض الاعتداء عليهم جنسياً أو تجنيدهم واستخدامهم، وذلك في أغلب الأحيان في مقاطعة كوتو العليا[74].

(71) انظر الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "Central African Republic: overview of incidents affecting humanitarian workers"، نيسان/أبريل 2022.

(72) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "Central African Republic: situation report"، 27 أيار/مايو 2022.

(73) المرجع نفسه.

(74) تقرير سري، 6 أيار/مايو 2022.

62 - ويدرك الفريق أن لدى الأمم المتحدة 14 نظاماً للجزاءات، 8 منها تشمل الآن العنف الجنسي والجنساني المرتبط بالنزاع كجزء من معاييرها للإدراج في قائمة الجزاءات. فبموجب الفقرة 21 (ج) من القرار 2399 (2018)، أصبح الضلوع في العنف الجنسي والجنساني معياراً منفصلا للإدراج في القائمة ضمن نظام الجزاءات المفروضة على جمهورية أفريقيا الوسطى. ويعتزم الفريق تركيز تحقيقاته على العنف الجنسي والجنساني بغية اقتراح أسماء لأفراد وكيانات لإدراجها في قائمة الجزاءات.

63 - وفي إطار تنفيذ الاتفاق السياسي المبرم في عام 2019 لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، والبيان المشترك لعام 2019 الذي وقّعه ممثل حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع[75]، اعتمدت الحكومة مرسومين في عام 2021: الأول يقضي بإنشاء اللجنة الاستراتيجية لمكافحة العنف الجنساني المرتبط بالنزاع[76]، ويقضي الثاني بتعيين منسِّقة لدى رئاسة الجمهورية تُعنى بمكافحة العنف الجنسي[77]. ووفقاً لما ذكرته بياكا سوي، منسِّقة الرئاسة في مجال مكافحة العنف الجنسي، فإن اللجنة الاستراتيجية تشكل إطاراً استشارياً لتنفيذ رؤية رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى في مكافحة العنف الجنسي المرتبط بالنزاع[78]. وكجزء من جهود مكافحة الإفلات من العقاب على هذه الجرائم، شجعت الحكومة السلطات المختصة على محاكمة مرتكبي الجرائم خلال الدورة الجنائية الحالية، وتعزيز القدرات التشغيلية للوحدة المشتركة للاستجابة السريعة والتصدي للعنف الجنسي ضد النساء والأطفال[79]، ومحاكمة مرتكبي الجرائم الجنسية المرتبطة بالنزاع ومقاضاتهم، وتجنيد النساء في صفوف القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى والشرطة والدرك من أجل مكافحة التحيز الجنسي[80].

64 - ومن المقرَّر أن تقدم اللجنة الاستراتيجية تقرير عمل يغطي فترة ثلاثة أشهر في حزيران/يونيه 2022. وسيتابع الفريق عن كثب أنشطة هذه اللجنة المنشأة مؤخراً في زياراته المقبلة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى.

65 - وفي ما يخص مسألة إقامة العدل في ما يتعلق بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع، أُبلغ الفريق بأن الحكومة وضعت، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، الصيغة النهائية لتقرير تشخيصي عن الاستجابة القضائية للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع، حيث بيّنت التحديات المتبقية أمام أجهزة إنفاذ القانون والمحاكم والمحكمة الجنائية الخاصة والتي تعرقل

(75) جمهورية أفريقيا الوسطى والأمم المتحدة، البيان المشترك بين جمهورية أفريقيا الوسطى والأمم المتحدة بشأن منع العنف الجنسي ومكافحته في حالات النزاع، 31 أيار/مايو 2019.

(76) المرسوم رقم 21.308 بشأن إنشاء لجنة استراتيجية في إطار مكافحة العنف الجنساني المرتبط بالنزاع في جمهورية أفريقيا الوسطى، 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 (انظر المرفق 5).

(77) المرسوم رقم 21.208 بشأن تعيين منسِّق مكلف بمكافحة العنف الجنسي لدى رئاسة الجمهورية، 2 أيلول/سبتمبر 2021 (انظر المرفق 4).

(78) المقابلة والوثيقة التي يسَّرت الاطلاع عليها جوزيان لينا بياكا سوي، الوزيرة المستشارة المكلفة بحماية الطفل والمنسِّقة المكلفة بمكافحة العنف الجنسي لدى رئاسة الجمهورية، 24 أيار/مايو 2022.

(79) الوحدة المشتركة للاستجابة السريعة والتصدي للعنف الجنسي ضد النساء والأطفال. تقوم هذه الوحدة الخاصة لمكافحة العنف الجنسي بدوريات رادعة، وتنظِّم الأنشطة لإذكاء الوعي، وتعتني بالضحايا وتعدّ ملفات قضايا الملاحقة القضائية. انظر Géraldine Boezio and Christine Meta Mpinda, “L’UMIRR, une unité pour faire face aux violences sexuelles en République Centrafricaine”، الأمم المتحدة، 19 نيسان/أبريل 2018.

(80) المرجع نفسه.

التحقيق في هذه الجرائم ومقاضاة مرتكبيها. وقد أقرت السلطات التقرير الذي سيشكل أساساً لوضع خارطة طريق وطنية بشأن مكافحة الإفلات من العقاب[81].

واو - حالة المشردين داخلياً واللاجئين

66 - وفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يقدَّر العدد الإجمالي للمشردين داخلياً في جمهورية أفريقيا الوسطى، حتى 30 نيسان/أبريل 2022، بـ 265 658 شخصاً، منهم 551 163 شخصاً يعيشون في مواقع (25 في المائة) و 714 494 شخصاً لدى أسر مضيفة (75 في المائة)[82]. وأفادت هذه المنظمات الإنسانية بأن شهر نيسان/أبريل 2022 تميّز بموجات جديدة من تحركات السكان، كانت أكبر من حالات العودة المبلغ عنها للمشردين داخلياً خلال الشهر نفسه. وارتبط هذا النمط بعمليات التوغل التي قامت بها الجماعات المسلحة في القرى والاشتباكات بينها، وكذلك الفيضانات الأخيرة. وأبلغ شركاء مفوضية الحركات السكانية عن 032 14 حالة نزوح جديدة و 561 5 حالة عودة[83].

67 - وتواجه المناطق التي تشهد وجود أعداد كبيرة للمشردين فيها وتلك التي تضم أعداداً كبيرة من السكان العائدين مستوى كبيراً من انعدام الأمن الغذائي الحاد بسبب الضغط على سبل العيش. وتظهر على معظم هذه المناطق علامات تدل على تدهور الأوضاع الأمنية، وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

68 - وفي هذا السياق، يرحب الفريق بالجهود الإقليمية التي بذلتها حكومات تشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، والسودان، والكاميرون، والكونغو، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والتي توجت باعتماد إعلان ياوندي بشأن الحلول في سياق التشريد القسري المتصل بأزمة جمهورية أفريقيا الوسطى[84]. ودعا وزراء بلدان المنطقة، الذين اجتمعوا في ياوندي في 27 نيسان/أبريل 2022، إلى مزيد من العمل المتضافر لمساعدة ما يقرب من 1,4 مليون نازح من أفريقيا الوسطى من أجل إيجاد ديناميكية إقليمية إيجابية في البحث عن حلول للاجئين من أفريقيا الوسطى[85]. ويمثل إعلان ياوندي الخطوة الأولى نحو إنشاء آلية تنسيق إقليمية لدفع حلول لواحدة من أكبر أزمات النزوح في أفريقيا. وتقول المفوضية إنه على الرغم من التحديات، توجد فرص للعودة: فبين عامي 2017 و 2021، عاد بالفعل أكثر من 000 100 لاجئ من أفريقيا الوسطى و 000 60 نازح إلى ديارهم.

(81) المقابلة والوثيقة التي يسَّر الاطلاع عليها آلان سعيد بانغيدجي، عضو الأمانة التقنية، هيئة التنفيذ في لجنة التنسيق المكلفة بمتابعة نظام الجزاءات المفروضة على جمهورية أفريقيا الوسطى، 29 أيار/مايو 2022. وهو المنسِّق لدى وزارة العدل وحقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى. انظر الوثيقة S/2022/272.

(82) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "Central African Republic: situation report"، 27 أيار/مايو 2022.

(83) المرجع نفسه. انظر أيضاً مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "République Centrafricaine: réfugiés et demandeurs d'asile: dashboard"، 30 نيسان/أبريل 2022.

(84) يمكن الاطلاع عليه من الموقع الشبكي التالي: https://data.unhcr.org/en/documents/details/92342.

(85) مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "المفوضية والدول تتعهد بتكثيف الدعم لإيجاد حلول لأولئك الذي هجّرتهم أزمات وسط أفريقيا"، 28 نيسان/أبريل 2022.

69 - ويعتزم الفريق متابعة حالة اللاجئين والمشردين داخلياً في البلد بغية تحديد المسؤولين عن الأعمال التي تنتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني، وفقاً للفقرة 21 (ب) من القرار 2399 (2018).

زاي - الجهود التي تبذلها السلطات لمحاسبة جميع مرتكبي الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني

70 - يرد في المرفق 7 موجز للجهود التي تبذلها سلطات أفريقيا الوسطى في مجال إقامة العدل من خلال المحكمة الجنائية الخاصة، والإجراءات الجنائية الوطنية، ولجنة التحقيق الخاصة، ولجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة.

سابعا - التوصيات

71 - يتقدم الفريق بالتوصيات التالية:

إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2127 (2013) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى:

(أ) النظر في إدراج أسماء هؤلاء الأفراد، ولا سيما قادة الجماعات المسلحة، الذين شاركوا في أعمال تستوفي معايير الجزاءات المحددة في الفقرات من 20 إلى 22 من القرار 2399 (2018) والممدّدة بموجب القرار 2588 (2021)، استناداً إلى البيانات التعليلية التي أعدّها الفريق ومن سبقه؛

(ب) تشجيع حكومات جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والسودان على تعزيز العلاقات الثنائية من خلال اجتماعات اللجان المشتركة التي تهدف إلى معالجة مسألة أمن الحدود؛

(ج) تشجيع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على الدخول في حوار مع جميع أصحاب المصلحة الوطنيين في العملية السياسية الرامية إلى تحقيق الاستقرار والمصالحة؛

(د) تشجيع حكومات جمهورية أفريقيا الوسطى ورواندا وأنغولا؛ والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي، بصفتهما الجهتان الضامنتان الإقليميتان؛ وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى كميسّر، على توحيد جهودها من أجل إقامة هيكل واحد لعملية السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى ومواصلة عقد اجتماعات منتظمة للرصد والتقييم؛

(هـ) حث حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على إتاحة إمكانية وصول الفريق إلى الأسلحة والذخائر المضبوطة من الجماعات المسلحة أثناء العمليات العسكرية؛

(و) حث حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على إجراء تحقيقات مستقلة في جميع الادعاءات الموثوقة المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

Annex 1: Map of Kimberley Process compliant and priority zones in CAR[1]

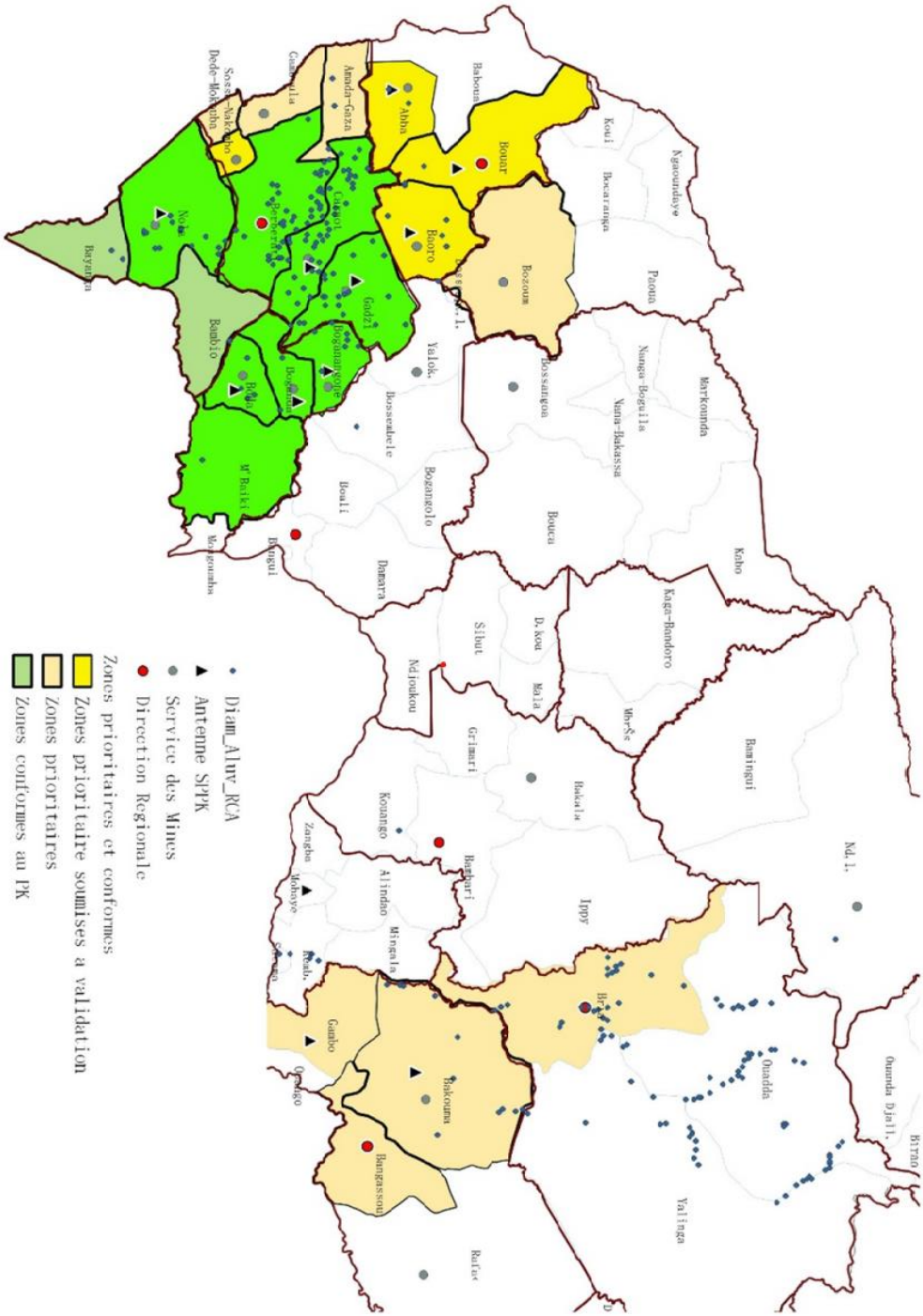

[1] From https://pdf.usaid.gov/pdf_docs/PA00Z2SV.pdf, (accessed on 6 June 2022).

Annex 2: Gold mining activities near Gordil

Photographs obtained by the Panel from a confidential source on 6 June 2022

Annex 3: Violations against children

1. According to the fifth Report of the Secretary-General on Children and armed conflict in the CAR of 15 October 2021 (S/2021/882), between July 2019 and June 2021, the country Task Force[2] verified 1,663 grave violations against 1,280 children (727 boys and 553 girls), namely, recruitment and use (845), killing and maiming (155), rape and other forms of sexual violence (249), abduction (116), attacks against schools and hospitals (72) and denial of humanitarian access (226). A total of 64 children were affected by more than one violation.

2. The country Task Force verified 261 grave violations that had occurred in previous periods: recruitment and use (253), killing (4) and sexual violence (4) against 261 children (187 boys and 74 girls).[3] In the annexes to the report of the Secretary-General on children and armed conflict (S/2021/437)[4], the FPRC, MPC and UPC as part of the former Séléka coalition are listed for a series of violations of international humanitarian law such as recruitment and use, killing and maiming, rape and sexual violence, and attacks against schools and hospitals.

3. Moreover, the local defence militias, known as anti-balaka, are listed for recruitment and use, killing and maiming, and rape and sexual violence, and the Lord's Resistance Army (LRA) is listed for recruitment and use, killing and maiming, rape and sexual violence, and abduction. All of these armed groups are listed in the annex among the parties that have not put in place measures to improve the protection of children.[5] The majority of the grave violations were committed by all perpetrators, including armed groups, the armed forces of CAR as well as other security personnel. The gravest violations against children were committed by armed groups (82 per cent) and five per cent by the armed forces of the CAR and bilaterally deployed and other security personnel. The remaining 13 per cent could not be attributed to a specific party to the conflict.[6]

4. More recently, the period from January-February 2022 was marked by the continued violence and clashes between armed groups and the national army and other security forces. This violence brought 1.4 million children to present complex and severe needs, putting their physical and mental well-being as being at risk.[7]

[2] Country Task Force on Monitoring and Reporting, co-chaired by the MINUSCA and the UNICEF.

[3] Children and armed conflict, Report of the Secretary-General, S/2021/882, 15 October 2021, https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N21/292/67/PDF/N2129267.pdf?OpenElement

[4] See Children and armed conflict, Report of the Secretary-General, A/75/873–S/2021/437 , 6 May 2021, https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N21/113/09/PDF/N2111309.pdf?OpenElement

[5] The violations outlined in the report were verified by the country Task Force.

[6] Children and armed conflict in the Central African Republic, Report of the Secretary-General, 15 October 2021, https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N21/292/67/PDF/N2129267.pdf?OpenElement, para. 16.

[7] Humanitarian Situation Report, UNICEF, January-February 2022, posted on 19 April 2022, https://reliefweb.int/report/central-african-republic/unicef-central-african-republic-humanitarian-situation-report-29. On the aspect of mental health, the latest Report of the Special Representative of the Secretary-General for Children and Armed Conflict affirms that "the experience of growing up in war-affected areas and of living in fear can result in high levels of distress and affect boys' and girls' social and emotional development" See Human Rights Council, A/HRC/49/58, 4 January 2022, para. 27.

5. According to a confidential report, during 2021 grave violations against children remained worryingly high in the country, recruitment and use and sexual violence against children were the most verified violations.[8] According to this report, armed groups, notably the CPC, were the main perpetrators in 2021. Moreover, the document states that grave violations attributed to Government and pro-Government forces increased, marking a worryingly new trend compared to previous years: they were responsible for more than 16 per cent of violations. The recruitment and use of children affected more than 320 boys and girls in 2021, mostly in Haute-Kotto Prefecture. Children as young as 7 were used as combatants, informants, porters, cooks and for sexual purposes. The statement identifies the armed group Front Populaire pour la Renaissance de la Centrafrique (FPRC) as the main perpetrator and jointly the anti-balaka and Retour, Réclamation et Réhabilitation (3R) as part of the CPC, followed by the Union pour la Paix en Centrafrique (UPC). Children were used by the national armed forces and by bilaterally deployed and other security personnel to man checkpoints, run errands and to gather intelligence.[9]

6. Sexual violence against children increased by more than two-fold in 2021 compared with 2020, which in the opinion of the Special Representative is alarming considering that this violation is constantly underreported. More than 200 girls were raped, including gang raped, and forced into marriage, mostly in Mbomou and Haute-Kotto Prefectures. In this case, CPC groups were the main perpetrators, notably the FPRC and 3R, followed by government and pro-government forces.[10]

7. Marking a number of positive trends, the Panel welcomes the appointment of a Minister Counsellor to the President on Child Protection, the promulgation of the Child Protection Code criminalizing child recruitment and use, and the convictions of 110 perpetrators of violations against children to prison terms ranging from three months to 10 years.[11]

[8] Confidential report, 6 May 2022.
[9] Ibid.
[10] Ibid.
[11] Children and armed conflict, Report of the Secretary-General, S/2021/882, 15 October 2021, para.55.

Annex 4: Presidential Decree No. 21.208 of 1 September 2021 designating a focal point at the Presidency of the Republic to fight against sexual violence

Présidence de la République

République Centrafricaine
Unité - Dignité - Travail

DECRET N°21. 208

PORTANT DESIGNATION D'UN POINT FOCAL DE LUTTE CONTRE LES VIOLENCES SEXUELLES A LA PRESIDENCE DE LA REPUBLIQUE

LE PRESIDENT DE LA REPUBLIQUE, CHEF DE L'ETAT

Vu la Constitution de la République Centrafricaine du 30 mars 2016 ;

Vu le Décret n°16.0218 du 30 mars 2016, portant promulgation de la Constitution de la République Centrafricaine ;

Vu le Décret n°19.357 du 17 décembre 2019, portant organisation et fonctionnement de la Présidence de la République ;

DECRETE :

Article 1er: Madame **Josiane Lina BEMAKA SOUI**, Ministre Conseiller en matière de Protection de l'Enfant, est désignée Point Focal en matière de Lutte contre les Violences sexuelles, à la Présidence de la République.

Article 2: Le présent décret qui prend effet à compter de la date de sa signature, sera enregistré et publié au Journal Officiel de la Présidence de la République .

Fait à Bangui, le 01 SEP. 2021

Pr. Faustin Archange TOUADERA

Annex 5: Presidential Decree No. 21.308 of 25 November 2021 creating a Strategic Committee as part of the fight against gender-based violence linked to the conflict in Central African Republic

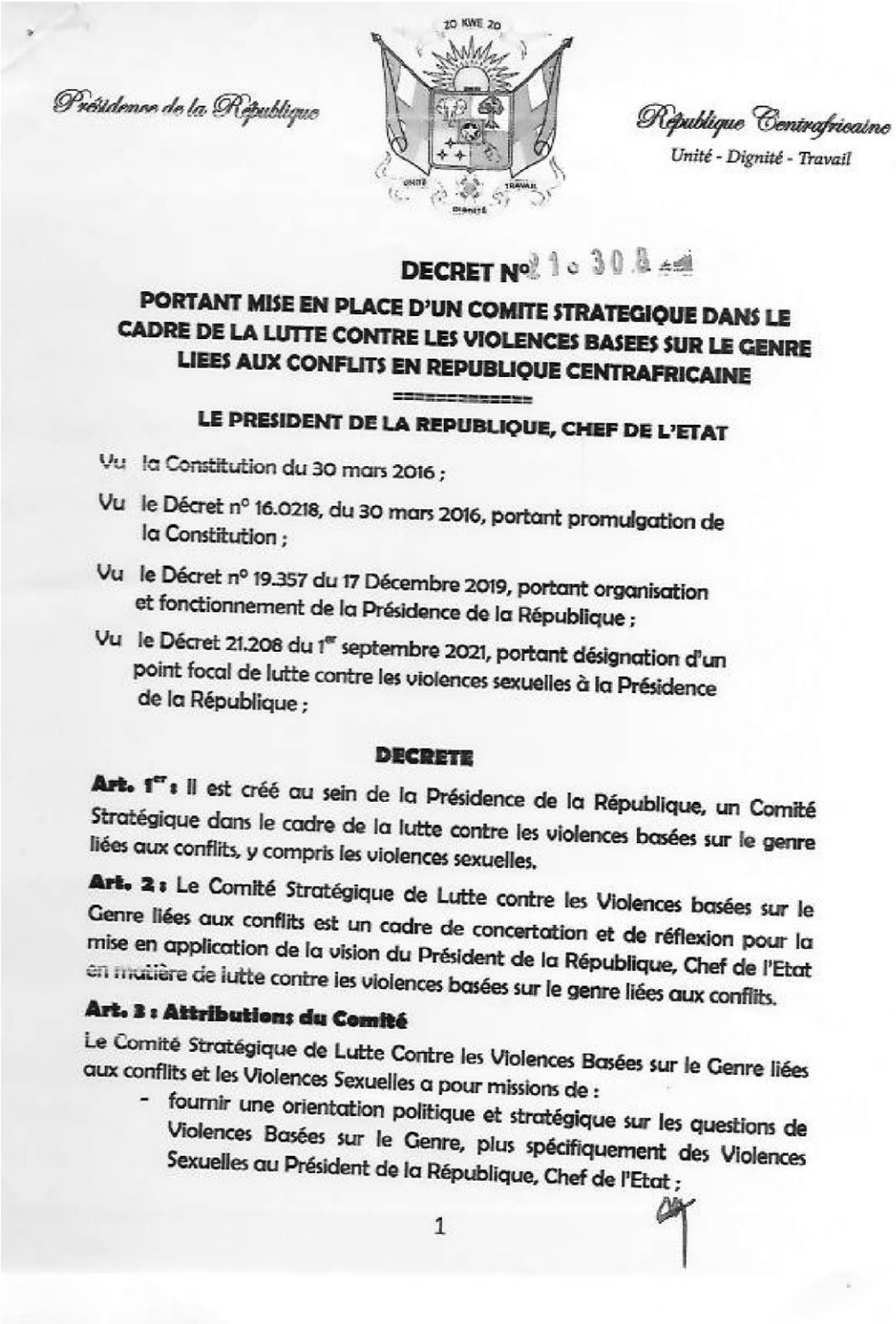

Présidence de la République

Unité - Dignité - Travail

République Centrafricaine

DECRET N° 21.308

PORTANT MISE EN PLACE D'UN COMITE STRATEGIQUE DANS LE CADRE DE LA LUTTE CONTRE LES VIOLENCES BASEES SUR LE GENRE LIEES AUX CONFLITS EN REPUBLIQUE CENTRAFRICAINE

LE PRESIDENT DE LA REPUBLIQUE, CHEF DE L'ETAT

Vu la Constitution du 30 mars 2016 ;

Vu le Décret n° 16.0218, du 30 mars 2016, portant promulgation de la Constitution ;

Vu le Décret n° 19.357 du 17 Décembre 2019, portant organisation et fonctionnement de la Présidence de la République ;

Vu le Décret 21.208 du 1er septembre 2021, portant désignation d'un point focal de lutte contre les violences sexuelles à la Présidence de la République ;

DECRETE

Art. 1er : Il est créé au sein de la Présidence de la République, un Comité Stratégique dans le cadre de la lutte contre les violences basées sur le genre liées aux conflits, y compris les violences sexuelles.

Art. 2 : Le Comité Stratégique de Lutte contre les Violences basées sur le Genre liées aux conflits est un cadre de concertation et de réflexion pour la mise en application de la vision du Président de la République, Chef de l'Etat en matière de lutte contre les violences basées sur le genre liées aux conflits.

Art. 3 : Attributions du Comité

Le Comité Stratégique de Lutte Contre les Violences Basées sur le Genre liées aux conflits et les Violences Sexuelles a pour missions de :

- fournir une orientation politique et stratégique sur les questions de Violences Basées sur le Genre, plus spécifiquement des Violences Sexuelles au Président de la République, Chef de l'Etat ;

1

- collecter de diverses sources et exploiter les données sur les Violences Basées sur le Genre liées aux conflits et en particulier les violences sexuelles ;

- fournir au Président de la République, Chef de l'Etat un rapport trimestriel ou ad' hoc à sa demande sur le sujet des violences faites aux femmes ;

- assurer la mobilisation des ressources financières ainsi que la coordination de l'aide et financement des Partenaires Techniques et Financiers des interventions en matière de genre et de la lutte contre les violences basées sur le genre, y compris les violences sexuelles ;

- contribuer à la mobilisation des divers acteurs en appui à la mise en œuvre opérationnelle des stratégies des départements ministériels en charge des questions de genre liées aux conflits et de violences sexuelles, permettant de garder la cohésion entre les entités ;

- Coordonner, en relation avec les ministères sectoriels pertinents, les rapports d'état de mise en œuvre des plans d'action des résolutions pertinentes des Nations-Unies auxquelles le pays a souscrit comme la Résolution 1325 ou la Résolution 1849 ainsi que les instruments juridiques régionaux et internationaux tel que le Protocole de Maputo.

Art. 4 : Des Moyens d'actions :

Pour permettre l'atteinte de ses missions, le Comité Stratégique de Lutte Contre les Violences Basées sur le Genre liées aux conflits y compris les Violences Sexuelles peut:

- commanditer des enquêtes avec des rapports pour éclairer ses réflexions sur des thèmes de son choix ;

- recevoir des ministères sectoriels en charge des questions de genre, de la santé et de promotion de la Femme, des rapports/informations à exploiter et à analyser à l'attention du Président de la République, Chef de l'Etat ;

- préparer, en collaboration étroite avec le Cabinet présidentiel, des manifestations publiques, notamment les conférences de presse ou autres cérémonies sur le thème des Violences Basées sur le Genre, en particulier les violences sexuelles.

2

Art. 5 : Composition du Comité Stratégique de Lutte Contre les Violences Basées liées aux conflits sur le Genre liées aux conflits

Le Comité Stratégique de Lutte Contre les Violences Basées sur le Genre liées aux conflits y compris les Violences Sexuelles est composé de :

A- Entités ministérielles :

- Ministre de la Justice, chargé de la Bonne Gouvernance et des Droits Humains ;
- Ministre chargé de la Promotion du Genre, de la Protection de la Femme, de la Famille et de l'Enfant ;
- Ministre Conseiller à la Présidence en Matière de Protection de l'Enfant, Point Focal Stratégique Violences sexuelles ;
- Directeur Général de l'UMIRR ou son Adjoint.

B- Organisation de la Société Civile (OSC) :

- Présidente de l'Association des Femmes Juristes (AFJC) ;
- Président(e)s des Associations des victimes/survivant(e)s des violences sexuelles ;
- Président (e) du Conseil National de la Jeunesse ou son Représentant;
- Présidente de l'Organisation des Femmes Centrafricaines (OFCA) ou sa Représentante;
- Coordonnatrice de l'African Women Leaders Network National Chapters (AWLN);

C- Partenaires Techniques et Financiers et Organisations de la Société Civile (OSC) :

- Ambassadeur de la Délégation de l'Union Européenne (UE) ;
- Ambassadeur de l'Union Africaine (UA) ;
- Ambassadeur des Etats Unis d'Amérique ;
- Ambassadeur de la France ;
- Représentante Ajointe du Représentant Spécial du Secrétaire Général/Coordinatrice Résidente et Coordinatrice Humanitaire ;
- Représentant Pays d'ONU Femmes ;
- Représentant Résident du UNFPA ;
- Représentant Résident de l'OMS ;
- Représentant Résident de l'UNICEF ;
- Chef de Bureau de OCHA.

3

Art. 6 : Le Comité Stratégique se réunit une fois le trimestre sur invitation du Président de la République, Chef d'Etat ou à la demande d'un tiers (1/3) de ses membres. Elle peut se réunir en séance extraordinaire si les circonstances l'exigent.

Art. 7 : Le Comité Stratégique peut faire appel à toute personne ressource dont l'expertise est utile à la réalisation de ses missions.

Art. 8 : Les charges liées au fonctionnement du comité sont imputées au budget de l'Etat.

Les partenaires techniques et financiers apportent des appuis multiformes pour faciliter le travail du Comité Stratégique.

Art. 9 : Le Comité Technique National de lutte contre les Violences Basées sur le Genre et les Pratiques Traditionnelles Néfastes a un rôle consultatif auprès du Comité Stratégique et peut donner des avis techniques, à la demande du Comité Stratégique.

Art. 10 : Le présent Décret qui prend effet compter de la date de sa signature, sera enregistré et publié au Journal Officiel de la République Centrafricaine.

Fait à Bangui, le 25 NOV. 2021

Pr. Faustin Archange TOUADERA

4

Annex 6: Circular 16 April 2022 (Ministry of Defence): prohibition of children around military facilities

MINISTERE DE LA DEFENSE NATIONALE
ET DE LA RECONSTRUCTION DE L'ARMEE
****
DIRECTION DE C A B I N E T
****
SECRETARIAT PARTICULIER
****
N° 108 /MDNRA/DIRCAB/SP

REPUBLIQUE CENTRAFRICAINE
Unité – Dignité – Travail
****

CIRCULAIRE

Il nous a été rapporté la présence constante des mineurs aux alentours des camps et bases militaires occupés par les forces de défense, de sécurité et les soldats de maintien de la paix en République Centrafricaine.

Cette proximité immédiate qui est de nature à compromettre la sécurité et l'éducation des enfants viole les règles de sécurité des installations militaires et de protection des civils.

Dorénavant, il est fait interdiction formelle à tout enfant d'errer aux alentours des infrastructures militaires.

Tout militaire qui autorise ou facilite l'accès des enfants aux alentours des infrastructures militaires opérationnelles s'expose à des sanctions disciplinaires sans préjudice des poursuites judiciaires.

L'inspection générale de l'Armée Nationale et l'Etat-Major des Armées sont respectivement chargés de la stricte application des mesures sécuritaires arrêtées et me faire tenir régulièrement les rapports de suivi.

Je tiens la main haute sur la stricte application des présentes prescriptions.

Fait à Bangui, le 16 AVR 2022

MINISTERE DE LA DEFENSE NATIONALE LE MINISTRE

Le Ministre de la Défense Nationale
et de la Reconstruction de l'Armée

Rameaux - Claude BIREAU

Annex 7: Efforts of the CAR authorities to hold accountable all perpetrators of grave violations and abuses of human rights and international humanitarian law

The Special Criminal Court

1. The Special Criminal Court (SCC) is a hybrid court - staffed by both international and Central African judges and prosecutors – established to investigate war crimes and crimes against humanity committed in the past two decades. The opening of the first trial of the SCC on 19 April 2022 represents significant progress in the challenging effort to see justice for serious crimes committed in the country. The case under the jurisdiction of the SCC involves war crimes and crimes against humanity allegedly committed in May 2019 in Koundjili and Lemouna by the suspects Issa Sallet Adoum, Ousman Yaouba, and Tahir Mahamat, members of the "3R" rebel group.[12]

2. On 30 March 2022, Michelle Bachelet, UN High Commissioner for Human Rights, updated the Human Rights Council on the Central African Republic[13], referring to the urgent need for accountability for the numerous violations of international humanitarian law and human rights. In her statement, the High Commissioner reported that the SCC had received more than 230 complaints, with at least 12 files forwarded to investigating offices, 21 alleged perpetrators placed in pre-trial detention, and 25 arrest warrants as pending of execution. Some 305 victims and witnesses, including 24 women, have benefited from SCC protection measures.

National criminal procedures

3. According to information received by the Panel, as of 1 February 2022, 80 per cent of first instance and appeal courts in CAR were operational. In this respect, in March 2022 Mr. Arnaud Djoubaye Abazene, the Minister of Justice and Human Rights of the CAR, highlighted the gradual redeployment of the judicial, penitentiary, and civil administration over almost the entire national territory.

4. Regarding military jurisdiction, the Panel notes that the military courts of Bangui held correctional hearings during the months of February and July 2021; the criminal session of the court martial was held in September 2021.

5. Moreover, since May 2022, the Criminal Court of Bangui has ruled on a number of cases related to the violence that the country has experienced.[14] Given the importance of these files entered in the roll, the Minister of State in charge of Justice extended the duration of the said session to three weeks.[15] The Panel remains concerned about the fragile security context, which impedes the work of the judicial authorities on a continuous basis.

---

[12] Human Rights Watch, Central African Republic: War Crimes Court's First Trial, at https://www.hrw.org/news/2022/04/12/central-african-republic-first-trial-special-criminal-court

[13] Statement delivered by Michelle Bachelet, UN High Commissioner for Human Rights at 49th Session of the Human Rights Council - High-level dialogue on the human rights situation, 30 March 2022, at https://reliefweb.int/report/central-african-republic/bachelet-updates-human-rights-council-central-african-republic

[14] Interview and document facilitated by Mr. Arnaud Djoubaye Abazene, Minister of Justice and Human Rights, Central African Republic, 30 May 2022.

[15] Ibid.

Special Commission of Inquiry

6. On 4 May 2021, the Minister of Justice published a decree to establish a Special Commission of Inquiry to investigate allegations of serious crimes and violations of human rights and international humanitarian law by national armed forces and bilaterally deployed and other security personnel between December 2020 and April 2021,[16] which was extended until 30 September 2021. Faced with the recurrence of allegations of human rights violations in connection with the conflict, the Special Commission of Inquiry, whose mandate was initially limited in time, was set up *mutatis mutandis* as a permanent body in order to interact with the MINUSCA's Human Rights Division and, above all, initiate judicial inquiries into the allegations of human rights violations which will be brought to the attention of the Government.[17]

7. According to a presentation of the Commission's synthesis report on 2 October 2021 by its President, public prosecutor Didier Eric Didier Tambo, Russian instructors, deployed under a bilateral agreement, have been among those implicated in abuses.[18]

Commission on Truth, Justice, Reparation and Reconciliation

8. The creation of the Commission on Truth, Justice, Reparation and Reconciliation was recommended by the Bangui Forum in 2015 and included in the Khartoum Agreements of 2021. The Commission was aimed at combating impunity and promoting true reconciliation in the country.[19] On 30 March 2022, during the Human Rights Council's high-level dialogue to assess the evolution of the human rights situation on the ground in the Central African Republic. Ms. Marie Edith Douzima-Lawson, President of the Truth, Justice, Reparation and Reconciliation Commission of the CAR, stated that 87% of Central Africans believed that lasting peace depended on punishing those responsible for human rights violations, and that at least 80% were against any amnesty. The population also wanted to know the truth about all the painful events that had marked the country's history and wanted reparations to be granted.[20]

[16] Central African Republic, Order establishing the Special Commission of Inquiry, 013/21/MJDHGS/DIRCAB/PGCA.BGUI, 4 May 2021.

[17] Interview and document facilitated by M. Alain Said Panguidji, Member of the Secrétariat Technique, charge du Suivi du Régime des Sanctions sur la République Centrafricaine, 29 May 2022.

[18] See https://www.rfi.fr/fr/afrique/20211002-rca-le-rapport-de-synth%C3%A8se-de-la-commission-d-enqu%C3%AAte-sp%C3%A9ciale-laisse-des-questions-en-suspens, (accessed on 6 June 2022)

[19] See Commission Vérité, Justice, Réparations et Réconciliation at https://www.reconciliation.gouv.cf/projet/15/cvjrr

[20] See abstract of the Statement by Marie Edith Douzima-Lawson, President of the Truth, Justice, Reparation and Reconciliation Commission of the CAR at https://www.ohchr.org/fr/press-releases/2022/03/human-rights-council-high-commissioner-expresses-concern-over-increasing